خطط مناخية من أجل الشعوب

تقييم وتعزيز مشـاركة المجتمع المدني في إعداد المسـاهمات المحددة وطنياً في منطقة الشـرق الأوسـط وشمال إفريقيا

ورقة إحاطة من منظمة أوكسفام – أيار 2025

www.oxfam.org

OXFAM
أوكسفام

ملخّص

تشـكّل المسـاهمات المحددة وطنياً(NDCs) الخطط المناخية الوطنية التي ترتكز عليها اتفاقية باريس للمناخ العالمية. وتدفع عملية إعداد المسـاهمات المحددة وطنياً الدول إلى المسـاهمة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحد من ارتفاع درجة حرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. على الرغم من تقديم بعض المسـاهمات، فمن المتوقع الآن أن تُقدَّم غالبية المراجعات الحالية للمسـاهمات المحددة وطنياً بحلول أيلول 2025، قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP30 في البرازيل، وهو المؤتمر السنوي للمناخ.

يتناول هذا التقرير بشكل خاص التقدّم المحرز في إعداد المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك دراستان حالة متعمّقتان في الأردن ولبنان. ويستنتج التقرير ما يلي: (أ) اتخذت الحكومات بعض الخطوات لفتح باب المشاركة، لكن لا تزال هناك فجوات في إمكانية الوصول والشفافية؛ (ب) هناك رغبة قوية بين الجهات المعنية لتعزيز الشمولية في المساهمات المحددة وطنيًا NDC 3.0؛ (ج) تُعتبر المساهمات المحددة وطنيًا الشاملة أداة أفضل للاستجابة لنقاط الضعف المناخية المحلية؛ و(د) في المستقبل، يجب أن تكون المشاركة الشاملة جزءاً لا يتجزأ في هياكل حوكمة المساهمات المحددة وطنياً، وألا تُعتبر اختيارية.

© منظمة أوكسفام الدولية - أيار ٢٠٢٥

تم إعداد هذه الدراسة من قبل شركة "شيرد بلانِت" (Shared Planet)، وهي شركة استشارية متخصصة في مجال الاستراتيجيات، الأبحاث، والمشاركة، وتركّز على القضايا الاجتماعية، والبيئة، والتراث الطبيعي والثقافي. وتُعرب منظمة أوكسفام عن امتنانها لمساهمة كل من ريا طاهر، ومروان عيسى، وتوماس ريف، وسلمى جراد، وصفاء الجيوسي في إعدادها.

هذه النشرة محمية بحقوق الطبع والنشر، لكن يُمكن استخدام النص مجانًا لأغراض المناصرة، والحملات، والتعليم، والبحث، شريطة الإشارة إلى المصدركاملًا. ويطلب صاحب حقوق الطبع والنشر تسجيل جميع هذه الاستخدامات لديه لأغراض تقييم الأثر. أما في حالات النسخ لأغراض أخرى، أو لإعادة الاستخدام في منشورات أخرى، أو للترجمة أو التعديل، يجب الحصول على إذن، وقد تُفرض رسوم مقابل ذلك.

يرجى زيارة: https://policy-practice.oxfam.org/copyright-permissions

المعلومات الواردة في هذه النشرة صحيحة حتى وقت النشر.

صورة الغلاف: مزارع محلي في أرض زراعية في لبنان محاط بمحاصيل القمح. تصوير: جان حاتم/ منظمة أوكسفام.

الموجز

يتناول هذا التقرير بشكل خاص التقدّم المحرز في إعداد المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك دراستان حالة متعمّقتان في الأردن ولبنان، إلى جانب نقاشات أوسع عُقدت في عدة دول أخرى في المنطقة.

تركّز هذه الدراسة على مستوى مشاركة المجتمع المدني في دورة المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 اعتبارًا من آذار2025، وعلى آراء عينة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن عملية المساهمات المحددة وطنياً في كل دولة، حيث تهدف إلى فهم مدى إلمامهم بعملية المساهمات المحددة وطنيًا، وآرائهم حول دور منظمات المجتمع المدني في إعدادها، ومستوى مشاركتهم واهتمامهم بها.

بينما تُظهر نتائج البحث وجود قيود في شمولية عمليات المساهمات المحددة وطنياً في الدول الأربع محل الدراسة، فإنها في الوقت ذاته تسلّط الضوء على الفرص المتاحة في كل دولة للتفاعل مع ممثلين متنوعين من المجتمع المدني ضمن المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0.

الاستنتاجات الرئيسية:

- اتخذت الحكومات بعض الخطوات لفتح باب مشاركة منظمات المجتمع المدني، لكن لا تزال هناك فجوات في إمكانية الوصول والشفافية.
- هناك رغبة قوية بين الجهات المعنية لتعزيز الشمولية في المساهمات المحددة وطنيًا NDC 3.0.
- تُعتبر المساهمات المحددة وطنيًا الشاملة أداة أفضل للاستجابة لنقاط الضعف المناخية المحلية، ولديها القدرة على أن تكون بمثابة آليات لمعالجة التحديات المناخية التي تواجه المجتمعات المهمشة.
- في المستقبل، يجب أن تكون المشاركة الشاملة جزءاً لا يتجزأ في هياكل حوكمة المساهمات المحددة وطنياً، وألا تُعتبر اختيارية. فالقيام بذلك أمر أساسي لتحويل المساهمات المحددة وطنياً من وثائق جامدة إلى التزامات فعلية تعكس الواقع الوطني وتستجيب له.

التوصيات:

تُقدِّم التوصيات الواردة أدناه، والموجَّهة للمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الفنية والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أفكارًا حول كيفية تمكين مختلف الجهات المعنية من ضمان أن تأخذ عمليات المساهمات المحددة وطنيًا نهجًا يشمل المجتمع بأكمله في الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية.

كما تسعى هذه التوصيات إلى ضمان أن يسهم التكيّف مع آثار تغيّر المناخ في تقليل أوجه عدم المساواة، وتحسين حياة الناس، وحشد جهود المجتمع لدعم خطط المناخ الوطنية.

توصيات للمجتمع المدني

- **تعزيز التعاون**: تشكيل تحالفات ومنصات لتيسير تبادل الأفكار وضمان التمثيل الجماعي في المنتديات الوطنية للتخطيط المناخي.
- **التواصل الاستباقي مع الحكومات**: السعي بفاعلية لإقامة شراكات والانخراط مع الحكومات الوطنية وشبه الوطنية في مجالات التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه، وخاصة مع الجهات المعنية في الوزارات.
- **بناء قدرات المجتمعات**: يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاستفادة من روابطها القوية مع المجتمعات المحلية والفئات السكانية المحددة لتحسين القدرات، ونشر المعلومات، وجمع البيانات حول آثار تغيّر المناخ محليًا، وايصالها إلى الحكومات.

توصيات لوكالات الأمم المتحدة والهيئات الفنية

- **توفير تمويل مستدام ودعم للقدرات**: يجب على المنظمات، مثل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة توفير تمويل طويل الأمد ومرن لتمكين منظمات المجتمع المدني من بناء قدراتها وتحفيز مشاركتها في عملية المساهمات المحددة وطنياً.
- **دعم المنصات اللامركزية**: تمويل ودعم إنشاء شبكات مناخية مستقلة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتسهيل تبادل المعرفة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى دون تدخلات من الحكومات أو القطاع الخاص.
- **تعزيز الأهمية المحلية للمساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0**: إن الاستثمار في حملات التوعية التي تقدم معلومات حول المساهمات المحددة وطنياً بعبارات بسيطة وأهميتها في الحياة اليومية، سيساعد المجتمع المدني على إدراك قيمة المساهمة.
- **تعزيز مشاركة النساء**: دعم منظمات حقوق المرأة في جمع بيانات مستقلة حول آثار تغير المناخ على الجنسين، وتسهيل ورش عمل شاملة تمكّن النساء من المشاركة الفعالة في الخطط الوطنية المتعلقة بالمناخ، والدعوة لوجود قنوات مخصصة تسمح لمنظمات حقوق المرأة بتوصيل أفكارها إلى الحكومة خلال عملية المساهمات المحددة وطنياً.

توصيات للحكومات

- **الشفافية في فرص المشاركة وتطوير المساهمات المحددة وطنياً**: يجب على الحكومات توفير مستجدات آنية وسهلة الوصول حول حالة إعداد المساهمات المحددة وطنياً، والإفصاح عما إذا كانت عملية التشاور مفتوحة للجميع أم انتقائية. وإذا كانت انتقائية، يجب التوضيح بشفافية الجهات المدعوة للمشاركة وأسباب هذا الاختيار. كما يجب نشر نتائج المشاورات أو المساهمات المقدمة من الجهات المعنية غير الحكومية، (على سبيل المثال، عن طريق إدراجها في ملحق المساهمات المحددة وطنياً).
- **رسم الخرائط والاحتفاظ بالمعرفة**: يجب على الحكومات إجراء عملية تحديد شاملة للجهات الفاعلة والمنظمات الرئيسية المرتبطة بمجالي التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره داخل البلاد، وتقييم قدرات هذه الجهات من أجل اختيار منظمات ممثلة مناسبة لعمليات التشاور حول المساهمات المحددة وطنياً. كما يجب التأكد من أن هذه المنظمات تمتلك القدرات والموارد اللازمة للمساهمة الفعّالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات إنشاء أنظمة داخلية لحفظ المعرفة لتسهل نقل المعلومات ذات الصلة بالمساهمات المحددة وطنياً.

- **تعزيز الحوكمة المحلية للعمل المناخي**: يجب على الحكومات إنشاء ودعم نقاط اتصال أو وحدات تنسيق متخصصة بالمناخ على المستوى دون الوطني (مثل البلديات أو المحافظات) لتسهيل ترجمة الالتزامات المناخية الوطنية إلى واقع محلي يعكس احتياجات وتحديات المجتمعات المختلفة داخل البلاد. ومع ذلك، يجب أن تعمل هذه الكيانات المحلية ضمن آليات واضحة ومحددة، مثل وجود هياكل رسمية للإبلاغ والتنسيق.

1. المقدمة

ما هي المساهمات المحددة وطنياً؟

تُشكل المساهمات المحددة وطنياً الخطط المناخية الوطنية التي ترتكز عليها اتفاقية باريس للمناخ العالمية، منذ اعتمادها في عام 2015. تُلزم اتفاقية باريس جميع الأطراف بتقديم مساهمات محددة وطنياً كل خمس سنوات، والتي يجب أن تعكس مستويات متزايدة من طموحهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري GHG والتكيف مع آثار تغيّر المناخ. وتدفع عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً الدول إلى المساهمة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحد من ارتفاع درجة حرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية.

تُتيح كل دورة من دورات المساهمات المحددة وطنياً للدول فرصًا جديدة لتحسين استراتيجياتها في التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيف معه، ودمج بيانات جديدة، والاستجابة لتغيير السياقات الوطنية والعالمية. ولضمان فاعلية هذه المساهمات، توصي منظمة أوكسفام أن تشمل التزامات عبر القطاعات المختلفة، وأن تتوافق مع الأولويات الاجتماعية والاقتصادية، وأن تعتمد على نهج يشمل المجتمع بأكمله، مع إشراك مجموعات متنوعة وخاصة الفئات الأكثر تأثرًا أمام آثار تغيّر المناخ.

أُجري أول تقييم عالمي للتقدم في الحد من تغيّر المناخ عبر المساهمات المحددة وطنياً، والمعروف باسم التقييم العالمي الأول (Global Stocktake - GST) ، في عام 2023. حيث سلط هذا التقييم الضوء على الحاجة الملحّة لتعزز الدول طموحات التزاماتها في الدورة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0. ويُعد ذلك أمرًا بالغ الأهمية، في ظل ما كشفه التقييم من أن الأهداف المعلنة في مؤتمر الأطراف السابع والعشرون COP27 — دون الأخذ في الاعتبار فجوة التنفيذ الكبيرة — لن تؤدي إلا إلى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى ما بين 2.4 و2.6 درجات مئوية. وهذا الارتفاع سيؤدي إلى آثار مدمرة، خصوصًا في دول الجنوب العالمي التي غالبًا ما تكون قدرتها على التكيف محدودة.

وبحسب اتفاقية باريس، فإن ما يُعرّف بالدول المدرجة في "الملحق الأول" و"الملحق الثاني" تتحمل مسؤولية أكبر من حيث الانبعاثات العالمية التاريخية والحالية، وبالتالي يجب عليها أن تقود أهداف أكثر طموحاً وتقديم دعم مالي عادل للدول ذات القدرات المحدودة خلال دورة المساهمات المحددة وطنياً. أما الدول ذات القدرات أو المسؤوليات المحدودة، فيجب أن تسعى لتحقيق أعلى طموح ممكن وفقًا لظروفها الخاصة. وبالنسبة لجميع الأطراف، يُعتبر حشد المساهمات من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، دافعًا محتملًا إلى مساهمات محددة وطنيًا أكثر طموحًا وقابلية للتنفيذ.

كانت الدورة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 مقررة في الأصل في شباط 2025، إلا أن 13 طرف فقط من أصل 195 التزموا بالموعد النهائي. ومن المتوقع الآن أن تقدم معظم الدول مراجعاتها للمساهمات المحددة وطنياً بحلول أيلول 2025، لضمان إدراجها في تقييم الأمم المتحدة لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المخططة قبل انعقاد مؤتمر الأطراف الثلاثين COP30.

ومع استعداد الدول لتقديم مساهماتها المحددة وطنيًا NDC 3.0 ضمن الموعد النهائي المعدل، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من التقييم العالمي الأول، وأن تضع الشمولية في صميم عملية الإعداد. ويجب أن ترفع

المساهمات الشاملة أصوات الفئات المهمشة مثل النساء، والشباب، والمهاجرين، والعمال، إذ أن وجهات نظرهم ضرورية لصياغة سياسات مناخية فعالة وعادلة ومرنة.

لماذا يجب أن تكون المساهمات المحددة وطنيًا شاملة؟

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا آثار كبيرة لتغير المناخ ستؤثر على الجميع في المنطقة، لكن هذه الآثار لن تكون متساوية. تلعب عوامل رئيسية مثل الموقع الجغرافي (مثلاً؛ المناطق الريفية مقابل الحضرية)، والجنس، والعمر، والوضع الاجتماعي والاقتصادي دورًا في تحديد كيفية ومدى تأثير تغير المناخ على الأفراد والمجتمعات.

يضمن إدماج وجهات نظر المجتمع المدني في إعداد المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 أن تكون الخطط ذات صلة وقابلة للتطبيق ضمن السياقات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية للدولة. كما يعزز هذا الإجراء من شرعية الالتزامات المناخية ومساءلة الجهات المعنية، مما يمكّن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من تنفيذ سياسات فعّالة تعالج التحديات المناخية المحددة ونقاط الضعف التي تواجهها الفئات المختلفة من السكان.

يمكن للجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل مجموعات حقوق المرأة، ومجموعات مناصرة الشباب، والحركات الشعبية، أن تسد الفجوة المعرفية بين صانعي السياسات والمجتمعات المحلية، لضمان أن يعكس تخطيط المناخ بدقة احتياجات المجتمعات المتأثرة بتغير المناخ. في المراجعات السابقة للمساهمات المحددة وطنياً، لم تكن مشاركة المجتمع المدني دائمًا فعّالة، بل كانت في بعض الحالات غير موجودة أو محدودة، مما أدى إلى شعور المجتمعات والفئات المختلفة بالإقصاء وعدم الانخراط. ويُعد فهم كيفية ومدى إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية تطوير المساهمات المحددة وطنياً أمرًا أساسيًا لتقييم الشمولية، وبالتالي فعالية المساهمات المحددة وطنياً.

تُعدّ عمليّات إعداد المساهمات المحدّدة وطنيًا تشاركية وشاملة عندما تيسّر إشراك الأفراد والمجموعات سواء بشكل مباشر أو من خلال المجتمع المدني. وهي تعمل على تحديد العوائق التي تحول دون المشاركة، والمتعلّقة بالأعراف الجندرية، والإعاقة، واللغة، والوضع الاقتصادي، والعوامل الثقافية، والفقر، والعمر، والنزاعات، وغيرها من العوامل، وتُجري التعديلات اللازمة لتجاوزها، وتُبيّن كيف تم أخذ مساهمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في الاعتبار ضمن العملية.

أهداف التقرير

يعتمد هذا التقرير على نشرة منظمة أوكسفام لعام 2024 بعنوان "خطط مناخية من أجل الشعوب"، والذي تناول دور الجهات غير الحكومية في المساهمات المحددة وطنياً في إحدى عشرة دولة، بما في ذلك الأراضي الفلسطينية المحتلة، في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتناول هذا التقرير بشكل خاص التقدّم المحرز في إعداد المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك دراستان حالة متعمّقتان في الأردن ولبنان، إلى جانب نقاشات أوسع عُقدت في عدة دول أخرى في المنطقة. تركّز هذه الدراسة على مستوى مشاركة المجتمع المدني في دورة المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 اعتبارًا من آذار2025، وعلى آراء عينة من الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بشأن عملية المساهمات المحددة وطنياً في كل دولة، حيث تهدف إلى فهم مدى إلمامهم بعملية المساهمات المحددة وطنيًا، وآرائهم حول دور منظمات المجتمع المدني في إعدادها، ومستوى مشاركتهم واهتمامهم بها. وللاطلاع على المنهجية المفصّلة، يُرجى الاطلاع على ملحق هذا التقرير. كما يقدم التقرير رؤى رئيسية وتوصيات موجهة إلى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات إعداد المساهمات المحددة وطنياً.

2. الشمولية في إعداد المساهمات المحددة وطنياً

من يجب إشراكه في عملية المساهمات المحددة وطنياً؟

تُلزم حزمة كاتوفيتسه للمناخ، التي أُقرت خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين(COP28) ، بأن تتضمّن المساهمات المحددة وطنياً (NDCs) معلومات مفصّلة بشأن المشاركة العامة والانخراط الفعّال مع المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. ويُعدّ هذا الالتزام خطوة جوهرية نحو ترسيخ مشاركة أصحاب المصلحة من غير الأطراف في صياغة وتنفيذ هذه المساهمات على نحو يعزز الشفافية والشمول.

وفي الإطار ذاته، تقدّم شراكة المساهمات المحددة وطنياً وهي تحالف عالمي يساند الدول في إعداد وتنفيذ مساهماتها المناخية – توجيهات دقيقة تهدف إلى توسيع دائرة مشاركة الجهات الفاعلة من خارج الإطار الحكومي. وتؤكد هذه التوجيهات على أهمية إشراك طيف واسع من الجهات المعنية بفاعلية، بما يشمل الحكومات دون الوطنية، والقطاع الخاص، والجهات الأكاديمية والبحثية، والنقابات العمالية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي المجتمعات، مع إيلاء أولوية خاصة للمجتمعات الأكثر تأثراً في مواجهة تغيّر المناخ.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تُعد العديد من المجتمعات أكثر تأثراً أمام تغيّر المناخ بسبب الصراعات المستمرة والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، مثل الفقر، والبطالة، وتزايد أوجه عدم المساواة. وتحد هذه العوامل من قدرة العديد من الدول على التكيّف مع تغيّر المناخ، مما يزيد من ضعف سكانها. لذلك، يجب إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر عرضة بشكل خاص لآثار تغيّر المناخ، والتي من المرجّح أن تتأثر أيضًا باستراتيجيات التخفيف والتكيّف، بما في ذلك:

- النساء.
- الشباب.
- كبار السن.
- الأشخاص ذوي الإعاقة.
- سكان المناطق الريفية.
- طالبو اللجوء، والنازحون، واللاجئون، والمهاجرون.
- المزارعون والعمال في القطاعات المتأثرة بتغير المناخ الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر (مثل؛ الطاقة، وإدارة النفايات، والزراعة).

لماذا يجب مراعاة النوع الاجتماعي في عملية المساهمات المحددة وطنياً؟

يفاقم عدم المساواة المنهجي بين الجنسين والأعراف الاجتماعية آثار المناخ على النساء والفتيات والأشخاص غير المتوافقين النوع الاجتماعي. وتتضمن بعض الآثار المرتبطة بالنوع الاجتماعي ما يلي:

- **سبل العيش**: في دول الجنوب العالمي، تتحمل النساء في الغالب مسؤولية إنتاج الغذاء والأنشطة الزراعية، ويعملن غالبًا في مزارع صغيرة الحجم ويعتمدن على الموارد الطبيعية لكسب رزقهن. هذا الاعتماد يجعلهن أكثر عرضة لتأثيرات تغيّر المناخ، حيث يمكن أن تؤثر الظواهر الجوية القصوى الناجمة عن تغيّر المناخ سلبًا على إنتاج المحاصيل، وتقليل الدخل، وزيادة انعدام الأمن الغذائي للنساء وأسرهن.

- **التعليم والتغذية**: تكون الفتيات أكثر عرضة لترك المدرسة لدعم أسرهن، ويواجهن ندرة في الغذاء والماء، وظروف صحية غير كافية، لا سيما مع ظل تدهور الظروف المناخية.
- **العنف القائم على النوع الاجتماعي**: يمكن للكوارث الطبيعية أن تزيد من مخاطر النزوح للمجتمعات الأكثر تأثراً، حيث تواجه النساء والفتيات تهديدات أكبر بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والاتجار بالبشر.
- **الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية**: يمكن أن تؤثر الضغوط الناجمة عن تغيّر المناخ، مثل انعدام الأمن الغذائي والمائي، سلبًا على النتائج الصحية الإنجابية، وزيادة مخاطر الزواج المبكر، وتقييد الوصول إلى خدمات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وتزداد مخاطر النساء والفتيات اللواتي يعانين من هشاشة متعددة، كالمقيمات في مناطق النزاع، أو مخيمات اللاجئين، أو المناطق الريفية، فيما يتعلق بصحتهن الجنسية والإنجابية وحقوقهن المرتبطة بها.

على الرغم من نقاط الضعف هذه، لا تزال النساء ممثلات تمثيلاً ناقصًا في صنع القرارات المناخية في المنطقة، وغالبًا ما يتم تجاهل النوع الاجتماعي في التخطيط المناخي. هناك التزام عالمي متزايد بدمج اعتبارات النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً، حيث أفادت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي أن 85% من الجيل الثاني من المساهمات المحددة وطنياً أشارت إلى النوع الاجتماعي، مقارنةً بنسبة 29% فقط في الدورة الأولى، وتدعم شراكة المساهمات المحددة وطنياً الدول في دمج النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0، وذلك من خلال تحسين توفر البيانات الشاملة وآليات رصد التأثيرات المناخية المرتبطة بالنوع الاجتماعي، والتي تختلف من بلد إلى آخر في المنطقة. يمكن للمساهمات المحددة وطنياً المستجيبة للنوع الاجتماعي أن تعزز العدالة الاجتماعية، وتقلل من الهشاشة، وتمكّن النساء في جهود التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. ومن الضروري لضمان دمج النوع الاجتماعي في المساهمات المحددة وطنياً أن تُشرك الحكومات النساء ومنظمات حقوق المرأة من مجتمعات ومناطق متنوعة داخل البلاد في عمليات إعداد المساهمات المحددة وطنياً.

كيف يُمكن أن يكون إعداد المساهمات الوطنية المُحددة شاملاً؟ أفضل الممارسات

تتطلب الشمولية في إعداد المساهمات المحددة وطنياً مشاركة فعّالة وهادفة من الجهات المعنية غير الحكوميين. يجب على الحكومات تصميم عمليات إشراك ذات موارد كافية تقدر حقًا مساهمات المجتمعات المحلية، مع تكييفها بما يتناسب مع السياق الفريد لكل دولة. وكجزء من هذا الجهد، يجب على الحكومات تحديد العوائق التي تحول دون المشاركة والعمل على معالجتها منذ البداية، لا سيما للمجتمعات المهمشة والتي لا طالما كانت ممثلة تمثيلاً غير كافي تاريخياً.

وجد تقرير منظمة أوكسفام "خطط مناخية من أجل الشعوب" أن عملية المساهمات المحددة وطنياً NDC 2.0 في العديد من البلدان استبعدت مجموعات معينة من الجهات المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المحلي، ومنظمات حقوق المرأة، والمجتمعات المحلية، والتجمعات الزراعية، ومنظمات حقوق العمال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والشباب، ومنظمات حقوق الإنسان. يُبرز هذا الاستبعاد الحاجة الملحة للحكومات لاعتماد استراتيجيات مشاركة أكثر وعياً وشمولية عند تطوير المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0.

المشاركة كحق غير مشروط

من الطرق الفعّالة لتعزيز المشاركة أن تعمل الحكومات على إنشاء أطر رسمية تُلزم بالمشاركة العامة في سياسات المناخ، بما في ذلك صياغة المساهمات المحددة وطنياً، فمن خلال هذه الأطر القانونية، تصبح المشاركة العامة التزامًا قانونيًا على الحكومات المتعاقبة، بما يشمل تخصيص الموارد ووضع آليات للتشاور، بدلاً من أن تبقى عملية اختيارية مشروطة بالظروف الحكومية أو الوطنية.
ويُعزز هذا الإطار القانوني الحق في المشاركة كما ورد في المعاهدات الدولية والإقليمية، إلى جانب الالتزامات السياسية مثل أهداف التنمية المستدامة، التي صادقت عليها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

رغم أن إنشـاء أطر قانونية يجب أن يكون هدفًا طويل الأجل، فإن سـنّ التشـريعات قد يتطلب وقتًا وموارد قد لا تكون متاحة على الفور. وقبل تطبيق القوانين الجديدة، يمكن للحكومات أن تبدأ بمراجعة وتوضـيح الترتيبات المؤسـسـية القائمة، لضـمان وجود نقاط اتصال واضحة وتحديد دقيق للمسؤوليات بين الجهات الحكومية المعنية بالمساهمة المحددة وطنياً.

إن الوضـوح والشـفافية في الترتيبات المؤسـسـية الخاصـة بإعداد المسـاهمات المحددة وطنياً يمكن أن يسـاعدا الجهات غير الحكومية على فهم عملية إعداد المسـاهمات بشـكل أفضـل. ويُسـهم هذا الفهم في تمكين تلك الجهات من تقديم الأدلة أو وجهات النظر بشكل استباقي إلى الجهات الحكومية المعنية قبل بدء عملية إعداد المساهمة.

يمكن للحكومات أيضًا إنشاء منصات غير رسمية لتعزيز المشاركة. فعلى سبيل المثال، أطلقت دولة الإمارات العربية المتحدة "الحوار الوطني من أجل طموح المناخ (NDCA)" بهدف تسـهيل التعاون بين جميع قطاعات الاقتصـاد، ويشـمل ذلك الجهات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص. ويشـــارك في الحوار ممثلون من قطاعات مثل التصنيع، وإدارة النفايات، والتمويل، والنقل، والطاقة. ويعقد الحوار جلسات شهرية مخصصة لكل قطاع لمناقشة متطلباته وأولوياته ضمن الاستراتيجية الوطنية للمناخ في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بناء قدرات المجتمع المدني

في العديد من البلدان، يمتلك المجتمع المدني وعموم الجهات غير الحكومية معرفة محدودة أو فهمًا جزئيًا للمسـاهمات المحددة وطنياً وأهميتها في الحياة اليومية. لذا، فإن تعزيز قدرات هذه الأطراف لفهم عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً، واكتساب المعرفة اللازمة لتقديم مساهمات قيّمة، يُعد أمرًا ضروريًا لضمان مشاركة شاملة وفعّالة ذات معنى.
تُسـهم المشـاركة الشـاملة في تحسـين جودة وفعالية المسـاهمات المحددة وطنياً؛ فعندما ترعى وجهات نظر ومعارف مختلف الجهات المعنية والجهات الفاعلة المحلية، يتم دمج رؤى ملائمة للسـياق المحلي ضـمن التخطيط الوطني. ونتيجة لذلك، تصـبح المساهمات المحددة وطنياً أكثر رسوخاً، وقابلية للتنفيذ.

رسم خرائط شاملة للجهات المعنية واستراتيجيات إشراك شاملة

من الأفضـــل أن تتعاون الحكومات مع الســـلطات المحلية، والمكاتب المحلية، والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، لرسـم خريطة دقيقة للجهات المعنية وتطوير اسـتراتيجيات فعالة للمشـاركة. يجب أن يشـمل هذا التحديد الفئات المهمشة، مثل النساء، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقة.
يمكن للشـبكات الإقليمية، مثل "الشـبكة العربية للعمل المناخي"، ومنظمات حقوق المرأة مثل "شـبكة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا للنساء والشباب"، أن تلعب دورًا مهمًا في هذا الجهد من خلال توحيد المنظمات المحلية من مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتيسير مشاركة منسقة وأكثر شمولية.
وبعد رسم الخرائط، يجب على الحكومات تصميم استراتيجيات تشاور تتناسب مع واقع الفئات المستهدفة، مع ضمان أن تعرف هذه الفئات كيف تشارك وتفهم تأثير مساهماتها. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تعزز هذه الجهود من خلال تفعيل شبكاتها المحلية والتواصل المباشر مع مجتمعاتها.

تهيئة الظروف الملائمة لتقديم مساهمات فعّالة

يجب أن تكون أساليب المشاركة العامة في إعداد المساهمات المحددة وطنياً شاملة ومتاحة لأوسع شريحة ممكنة. ويشمل ذلك ضمان إمكانية المشاركة من مختلف المناطق، بما فيها المناطق الريفية والنائية. فعلى سبيل المثال، في المغرب، نفذت "مبادرة شفافية العمل المناخي" بالتعاون مع مركز كوبنهاغن للمناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظامًا للقياس والإبلاغ والتحقق في جهة سـوس-ماسـة. وقد شـاركت مؤسـسـات محلية وإقليمية في ورشـات بناء القدرات، ورسـم خرائط للجهات المعنية، وإنشاء إطار مؤسسي وقانوني يدعم جمع البيانات. ورغم أن هذا المسار ذو طابع تقني، إلا أن المشروع يُجسّد كيف يُمكن للمشـاركة اللامركزية أن تُعزز أنظمة المناخ الوطنية، حيث تُغذّي البيانات دون الوطنية المحلية في جهة سـوس-ماسـة الاستراتيجية الوطنية الأوسع للمناخ في المغرب، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً.

ويجب تصميم أساليب المشاركة بما يتناسب مع قدرات وثقافة المجتمعات المعنية، خاصة المجتمعات المحلية. ويشمل ذلك عقد جلسات تشاور خارج العواصم لتسهيل وصول الفئات التي قد لا تملك الموارد أو الوسائل للمشاركة، واستخدام اللغات المحلية، وتوفير معلومات وموارد مبسطة وسهلة الوصول لضمان مشاركة فعّالة. ولكي تكون المشاركة ذات معنى حقيقي، يجب أن تتجاوز مجرد المصادقة على سياسات معدة مسبقاً، بل أن تشجّع الحوار التشاركي لضمان أن تعكس المساهمة المحددة وطنياً احتياجات واهتمامات المجتمعات المحلية والفئات الأكثر تأثرًا.
هذا المستوى من المشاركة ليس ضروريًا فقط خلال مرحلة إعداد المساهمات المحددة وطنيًا، بل يلعب أيضًا دورًا محوريًا في تنفيذها بنجاح، حيث يساهم في ضمان أن تكون الاستراتيجيات المناخية محلية، ومرتبطة بالواقع، ومملوكة على المستويين الوطني والمحلي من قبل مجموعة متنوعة من الجهات المعنية.

الشفافية والاستجابة لآراء الجمهور

يجب على الحكومات أن تنشئ آليات فعالة للمساءلة والشفافية، تضمن من خلالها إبلاغ القرارات المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنياً للجمهور بشكل واضح، وفي الوقت المناسب، وبأسلوب يسهل الوصول إليه. كما يُعد من الضروري أن توضح الحكومات كيف أثرت تعليقات وتحليلات ومقترحات الجمهور على عملية اتخاذ القرار.

3. نظرة عامة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التأثيرات المناخية

تتأثر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشدة لتغير المناخ، حيث تشهد ارتفاعًا مستمرًا في درجات الحرارة، وتقلبات حادة في معدلات هطول الأمطار، وارتفاعًا في منسوب مياه البحر. تُشكّل هذه التغيرات تحديات مستمرة ومعقدة وتهدد حياة الناس، وتؤثر بشكل غير متناسب على المجتمعات الضعيفة بالفعل.

تُعتبر المنطقة الأكثر تعرضًا لشح المياه في العالم، إذ لا تتجاوز نسبة نصيب الفرد من المياه عن 10% من المتوسط العالمي. ويتفاقم هذا الشح المائي بسبب تغير المناخ، الذي يزيد من الجفاف، خاصة على موارد المياه السطحية. ونتيجة ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات الأمطار، تقلّ تدفقات الأنهار مثل النيل، ودجلة والفرات، والأردن بشكل حاد، مما يهدد الأمن المائي في العديد من دول المنطقة. لذا، تُعدّ إدارة المياه محورًا رئيسيًا في معظم المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الخاصة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتعرض مناطق معينة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمخاطر شديدة جراء ارتفاع مستويات سطح البحر. يُعد المغرب العربي من بين المناطق الأسرع تآكلاً في العالم. ومن المتوقع أن تشهد العاصمة التونسية، تونس، ارتفاعًا في منسوب مياه البحر يصل إلى 1.2 متر بحلول عام 2080. ويزيد ارتفاع منسوب مياه البحر من تعرض المجتمعات الساحلية للفيضانات.

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية إلى فقدان الأراضي الزراعية، وله آثار سلبية كبيرة على القطاعات الزراعية في البلدان. وهذا يؤثر بعمق على المجتمعات الضعيفة، لا سيما الفلاحين الذين يعملون بشكل غير رسمي وفي ظروف محفوفة بالمخاطر. ففي منطقة كاب بون (الرأس الطيب) في تونس، أدى تسرب المياه المالحة في تلوث شديد للمياه الجوفية، مما اضطر العديد من الفلاحين إلى التخلي عن أراضيهم وآبارهم بسبب عدم ملاءمة المياه المالحة للري.

تقديمات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن التغير المناخي: ســـجل إقليمي

تمتلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بصمة منخفضة نسبيًا من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على المستوى الإقليمي، مع وجود تفاوت كبير بين الدول. إذ تُعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين أعلى 10 دول في العالم من حيث انبعاثات الكربون للفرد الواحد. بينما تميل دول شمال أفريقيا وبلاد الشام إلى تسجيل انبعاثات أقل بكثير.
تشير بيانات عام 2021 إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الأردن ساهمت بنسبة 0.08%، ولبنان بنسبة 0.05%، ومصـــر بنســبة 0.68%، وتونس بنســبة 0.09%، من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في ذلك العام، وعلى الرغم من هذه النسب المنخفضة نسبيًا، تظل هذه الدول من بين الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

تقدم معظم دول منطقة الشــرق الأوســط وشــمال أفريقيا، بما في ذلك مصــر والأردن ولبنان والمغرب وتونس، تقارير منتظمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن التغير المناخي من خلال التقارير الوطنية ومؤخرًا تقارير الشـــفافية الثنائية، التي توضح انبعاثات هذه الدول وتقدمها في التخفيف منها.

وقد قدّمت معظم دول منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيا تقارير الشـفافية الثنائية الخاصـة بها في نهاية عام 2024، وهو إنجاز ملحوظ بالنظر إلى أن 90 طرفًا فقط في اتفاقية باريس قد قدّمت أول تقاريرها الثنائية، أي أقل من نصـــف إجمالي الأطراف المُلزمة بتقديمه. هذا يعكس دعمًا سياسيًا إقليميًا قويًا، وأُطرًا مؤسسية متينة، واستعدادًا لاستخدام الموارد المالية المتاحة من آلية التمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، وهي "المنشأة العالمية للبيئة"، بين هذه الدول.

كما تتلقى كلا الدولتان محل الدراســـة أيضًـــا دعمًا فنيًا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما أن الحكومات في المنطقة تُظهر اهتمامًا متزايدًا باسـتضـافة مؤتمرات المناخ الدولية، حيث اسـتضـافت مصـر مؤتمر الأطراف السـابع والعشـرين COP27 في عام 2022، واستضـافت الإمارات العربية المتحدة مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين COP28 في عام 2023.

قدّمت جميع دول منطقة الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، ما عدا ليبيا واليمن، المسـاهمات المحددة وطنياً الأولى والثانية، كما هو مطلوب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن التغير المناخي واتفاقية باريس. تعكس هذه المسـاهمات وعيًا متزايدًا على مستوى الحكومات الإقليمية بأهمية التصدي لمواجهة تغير المناخ.

شـــهدت الدورة الثانية من إعداد المســـاهمات المحددة وطنياً زيادة في الطموحات المتعلقة بأهداف التخفيف والتكيف في معظم دول المنطقة.

وقد تلقت المســاهمات المحددة وطنياً للدولتين اللتين تم دراســتهما في هذا التقرير، الأردن ولبنان، دعمًا من خلال مبادرة "وعد المناخ" التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي تهدف إلى تعزيز الطموح.

وفي مسـاهمتها المحددة وطنياً NDC 2.0 تعهد الأردن بخفض إجمالي الانبعاثات بنسبة 31% (26% مشروط و5% غير مشـــروط) عن مســـتويات عام 2012 بحلول عام 2030، وهي زيادة كبيرة عن هدفها البالغ 14% بحلول عام 2030 في عام 2016. أما لبنان، فقد التزم بخفض انبعاثات مشـروط بنسـبة 31% (أو 20% غير مشـروط) مقارنة بسـيناريوهات العمل المعتاد بحلول عام 2030 في مسـاهمته المحددة وطنياً NDC 2.0، مع زيادة في الانخفاض غير المشروط من 15% إلى 20%، وزيادة طفيفة في الانخفاض المشروط من 30% إلى 31%.

على الرغم من هذه الجهود، لا تزال معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم تصمم بعد خططًا وطنية فعّالة للتخفيف من حدة تغير المناخ وتحسين التكيف مع تأثيراته. تعيق عوامل متعددة، مثل محدودية القدرات التقنية، وضعف الحوكمة، وتعدد الأولويات، جهود تصميم وتنفيذ خطط شاملة للتكيف والتخفيف على المستوى الوطني.

كما أن الفئات المهمشة والمجتمعات المتضررة، تُعد الأكثر تأثراً لآثار تغير المناخ، إلا أنها عادةً ما تُستبعد من مناقشة وتصميم الخطط الوطنية للتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره.

4. دراسات حالة قُطرية

يحلل هذا القسم إعداد المساهمة المحددة وطنياً NDC 3.0 حتى الآن من خلال دراستي حالة لبلدين: الأردن ولبنان. تقدم كل دراسة حالة لمحة عامة عن المخاطر المناخية في البلد المعني وزيادة التأثر بهذه المخاطر في بعض المجتمعات. بعد ذلك، يتم تقديم معلومات حول الترتيبات المؤسسية المتعلقة بالمساهمة المحددة وطنياً والتقارير الأخرى المقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، بالإضافة إلى الثقافة العامة والقدرات الحكومية في الاستجابة لتغير المناخ.

ثم يصف التقرير ما توصل إليه بحثنا من نتائج تتعلق بالتقدم المحرز في المساهمة المحددة وطنياً NDC 3.0 ومستوى المعرفة والمشاركة والاهتمام بين عينة من ممثلي المجتمع المدني.

4.1 الأردن

تمّ استخلاص نتائج دراسة الحالة هذه من مراجعة دراسات وأبحاث سابقة بالإضافة إلى مقابلات مع مسؤولين حكوميين، ووكالة دعم فنية، وثلاث منظمات محلية تمثل وجهات نظر النساء والشباب والعمال، بالإضافة إلى مجموعة نقاش مركزة مع خمسة ناشطين شباب في مجال المناخ.

كيف يؤثر تغير المناخ على الأردن؟

يزيد تغير المناخ من تعقيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتوتر في الأردن، مما يؤثر على جميع فئات المجتمع الأردني. يعيش في البلاد حوالي 11.5 مليون نسمة، يشكل غير الأردنيين منهم نحو 30%، وهم في الغالب من اللاجئين القادمين أساسًا من سوريا وفلسطين والعراق واليمن، ويعتبر العديد منهم من الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

وبما أن 63% من سكان الأردن دون سن الثلاثين، فإن المجتمع الشاب في الأردن يواجه واحدة من أعلى نسب بطالة الشباب في المنطقة. وتفاقم هذه التحديات الاقتصادية بسبب تعرض الأردن لتأثيرات شديدة لتغير المناخ، مما يزيد من هشاشة البلاد الاجتماعية والاقتصادية.

يواجه الأردن ارتفاعًا في درجات الحرارة، وانخفاضًا في معدلات هطول الأمطار، وزيادة في الأحداث الجوية المتطرفة مثل الجفاف، والفيضانات المفاجئة، والانهيارات الأرضية، وكلها ناجمة عن تغير المناخ المتسارع. تؤدي هذه التغيرات إلى ضغوط متزايدة على موارد المياه المحدودة بالفعل في الأردن، وتؤثر سلبًا على قطاعات حيوية في الاقتصاد الأردني، لا سيما قطاعات المياه والزراعة والغذاء والصحة. تعاني بعض المناطق، وخاصة في الشمال الغربي، من تأثيرات مناخية أشد مقارنة ببقية المناطق.

يتأثر اقتصاد الأردن بشكل كبير بالتغيرات المناخية العالمية نظرًا لاعتماده الكبير على واردات الوقود والغذاء والمعادن ومواد البناء، بسبب ندرة الموارد الطبيعية في البلاد. تتأثر سلاسل التوريد الأساسية بالصراعات الإقليمية، والتوترات الجيوسياسية، والهجرات الجماعية، والكوارث الطبيعية، وكلها عوامل تتفاقم بفعل تغير المناخ. وقد سلطت وزارة البيئة الأردنية الضوء على كيفية تأثير قضايا مثل السياسات العابرة للحدود والانبعاثات الناجمة عن الصراعات المجاورة وإعادة الإعمار بعد الحروب على البلاد بطرق لم يتم تضمينها بشكل كامل في مساهمتها المحددة وطنياً.

"من منظور العدالة المناخية، هناك العديد من القضايا العابرة للحدود ذات الطابع الجيوسياسي التي يصعب تضمينها بشكل كامل في سياق المساهمة المحددة وطنياً –على سبيل المثال، عندما نتحدث عن قضية أحواض المياه، سيتم ذكرها ولكن ليس بالتفصيل."

يفاقم تغير المناخ من حدة الصعوبات التي تواجهها المجتمعات الضعيفة في الأردن، لا سيما الفلاحين واللاجئين والفئات الأكثر فقراً. وتُعتبر النساء العاملات في القطاع الزراعي من بين الأكثر تأثرًا، حيث يشكلن جزءًا كبيرًا من القوى العاملة الزراعية ويعتمدن على هذا القطاع كمصدر رئيسي للرزق. تواجه النساء اللاتي يعشن في فقر والأسر التي تعيلها نساء هشاشة متزايدة أمام تأثيرات تغير المناخ، بسبب نقص الموارد وشبكات الدعم اللازمة للتعامل مع الصدمات المرتبطة بالمناخ وانعدام الأمن الغذائي.

ويؤكد النسيج الاجتماعي والاقتصادي المتنوع في الأردن على ضرورة أن تعكس الالتزامات المناخية العالمية للبلاد أصوات الفئات الأكثر تأثراً بتغير المناخ.

كيف تُصنع سياسة المناخ في الأردن؟

الترتيبات المؤسسية لوضع السياسات المناخية والتشاور بشأنها

حقق الأردن تقدمًا ملحوظًا في دمج أجندة تغير المناخ الوطنية عبر مختلف القطاعات. تخضع سياسة المناخ في الأردن لنظام تغير المناخ رقم 79 لسنة 2019، الذي أنشأ إطارًا تنظيميًا للتصدي لتغير المناخ. وبموجب هذا القانون، تُعد وزارة البيئة السلطة المركزية المسؤولة عن سياسات تغير المناخ الجهة الرئيسية المسؤولة عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.
وبصفتها نقطة الاتصال، تتولى مديرية تغير المناخ التابعة لوزارة البيئة مسؤولية إعداد ومتابعة تقارير اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والمساهمات المحددة وطنياً. تتكون مديرية تغير المناخ من قسمين مسؤولين عن تطوير وتنسيق مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية للبلاد.

يحدد النظام هيكل اللجنة الوطنية الأردنية لتغير المناخ، التي أُنشئت بموجب مرسوم صادر عن رئيس الوزراء عام 2001 وأُعيد تفعيلها عام 2019، لتشرف على تنسيق وصياغة ومتابعة أهداف واستراتيجيات التكيف والتخفيف. تتألف اللجنة الوطنية الأردنية لتغير المناخ من أمناء عامين من ستة عشر وزارة ذات صلة، ويرأسها الأمين العام لوزارة البيئة.
تعمل اللجنة على تسهيل مشاركة الجهات المعنية عبر تشكيل مجموعات عمل موضوعية تضم ممثلين عن نقابات القطاعات المختلفة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات البيئية، والأوساط الأكاديمية. يتم إشراك الجهات المعنية بناءً على خبراتهم وصلاحياتهم المتعلقة بالمناخ. على سبيل المثال، تُدرج أي منظمة بيئية تتضمن تغير المناخ ضمن أولوياتها المسجلة في قائمة الجهات المعنية التي تتعامل معها الوزارة خلال المشاورات المناخية.
تم إضفاء الطابع الرسمي على القنوات المشاركة في الملاحق (1) و(2) من نظام تغير المناخ، والتي تتطلب تعيين ممثل للجهات المعنية لكل مجموعة. وتُعد هذه القنوات الرسمية والمتطورة إحدى الوسائل الرئيسية التي تعتمدها الحكومة للتفاعل مع منظمات المجتمع المدني وممثلي الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

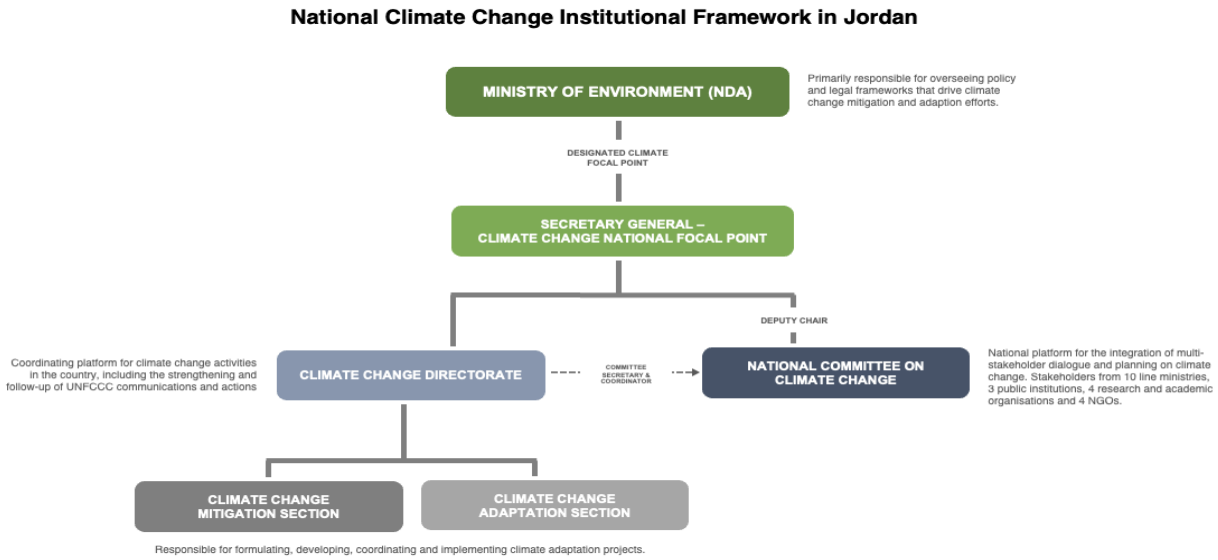

الشكل 1: الإطار المؤسسي الوطني للتغير المناخي في الأردن

قدرة الأردن على التخطيط واعداد السياسات المناخية

حدد مدير إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة ثلاث تحديات رئيسية تُقيّد قدرة الوزارة على تنفيذ السياسات المناخية وإجراء المشاورات مع الجهات المعنية خلال عملية بناء وتحديث المساهمات المحددة وطنياً.

أولاً، تُقيّد محدودية الموارد المالية والبشرية في الوزارة نطاق أنشطة التشاور التي يمكن تنفيذها في إطار عملية المساهمات المحددة وطنياً. وقد اعتمد إعداد المساهمات المحددة وطنياً السابقة للأردن على تمويل خارجي؛ حيث تم تطوير المساهمات المحددة وطنياً NDC 1.0 بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بينما تم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً NDC 2.0 بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وذكرت الوزارة أن هذا الاعتماد على التمويل الخارجي يؤدي إلى تقلبات في سير عمل الوزارة، ويقوّض قدرتها التشغيلية على المدى الطويل.

ثانيًا، تقتصر سلطة وزارة البيئة على تنسيق وتوحيد الالتزامات المناخية، وبالتالي تقييد دورها بسبب تداخل صلاحياتها مع وزارات تنفيذية وداعمة أخرى. ويؤدي هذا التداخل، بالإضافة لغياب السلطة التنفيذية، إلى الحد من مستوى المشاركة الفاعلة التي يُمكن للوزارة الحفاظ عليها.

ثالثًا، طابع تغير المناخ الشامل والمتداخل يجعله من الصعب فهم تأثيراته الكاملة، وبالتالي يعقد عملية تحديد وإشراك أصحاب المصلحة المعنيين والمتأثرين في تطوير سياسات المناخ.

أين وصل الأردن في عملية المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0؟

وفقًا للجدول الزمني لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن التغير المناخي، كان الموعد النهائي لتقديم المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 للأردن محددًا في شباط 2025. ومع ذلك، أشار مدير إدارة التغير المناخي في وزارة البيئة إلى أنه من المرجح أن يتم تقديم المســـاهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 في نهاية العام، من أجل منح وقت كافٍ لعملية الإعداد والتشاور. حاليًا، تركز وزارة البيئة على جمع البيانات المناخية، ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ المســـاهمات المحددة وطنياً الســـابقة، وجمع الدروس المستفادة من المشـــاريع المناخية الوطنية، وسيتم نشـــر هذه النتائج في تقرير التقييم الوطني الخاص بالأردن، والمقرر صدوره في عام 2025.

في وقت نشـــر هذا التقرير، أكدت وزارة البيئة أنه لم يتم بعد بدء أي مشـــاورات تتعلق بالمســـاهمات المحددة وطنياً NDC 3.0، ومع التركيز المتزايد على عمليات التشـــاور التشـــاركية، أعربت الوزارة عن نيتها بتعزيز جهود إشـــراك الجهات المعنية في دورة مراجعة المســـاهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 المقبلة. عادةً ما تتبع عملية إعداد المســـاهمات المحددة وطنياً وغيرها من وثائق الالتزامات المناخية طرح عطاء عام أو دعوة للجهات والوكالات الفنية من قبل وزارة البيئة، بهدف دعم عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً، وبالرغم من أن نطاق عمل الجهة الفنية يختلف من حالة لأخرى، إلا أن دورها يتمثل عادة في تجميع الأهداف والاســـتراتيجيات التي تحددها اللجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي وصـــياغة وثيقة المســـاهمات المحددة وطنياً، وقد أشـــار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه قدم مقترحًا لوزارة البيئة لدعم إعداد المســـاهمات المحددة وطنياً NDC 3.0، المســـاهمات المحددة الوطنية.

"التحدي الثاني يتمثل في معرفة كيفية تحديد الجهات المعنية المناسبة، ومعرفة كيفية أداء عملك من منظور التغير المناخي. فعندما نتناول قضايا مثل الفقر، والمساواة بين الجنسين، ومشاركة النساء، والشباب، نجد أن هذه الفئات تواجه العديد من التحديات التي تتطلب تدخل أكثر من وزارة، وليس وزارة واحدة فقط".

مدير إدارة التغير المناخي، وزارة البيئة

ما رأي المجتمع المدني؟

الإلمام بعملية المساهمات المحددة وطنياً

تفاوت مدى الإلمام بالمســـاهمات المحددة وطنياً بين ممثلي المجتمع المدني المشـــاركين في هذه الدراســـة من حيث العمق والطبيعة. فقد عبّر أحد ممثلي المجتمع المدني الذي يعمل في معهد أبحاث عن فهم عميق للمســـاهمات المحددة وطنياً وعمليات إعدادها، ويعزى هذا الإلمام إلى خبرته في دعم وزارة البيئة في إعداد المســـاهمة المحددة وطنياً NDC 2.0 وأدواره الفنية والاســـتشـــارية ضـــمن مجموعات العمل في اللجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي، أما منظمات المجتمع المدني الشـــبابية ونشطاء المناخ من الشباب فأبدوا فهماً متوسطاً إلى مرتفعاً لعملية المساهمات المحددة وطنياً، نتيجة مشاركتهم في مبادرات إشراك الشباب التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ودورات مؤتمرات الأطراف السابقة.

أفادت إحدى منظمات المجتمع المدني، المتخصصة في المساعدة القانونية، بأنها تمتلك معرفة محدودة بعملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً. ومع ذلك، كانت المنظمة على دراية كبيرة بتنفيذ السياسات المناخية وتأثيرات التغير المناخي على المجتمعات المحلية، وخاصة العاملات في الزراعة من النساء والمهاجرين واللاجئين، من خلال أبحاثها حول آثار النوع الاجتماعي لتغير المناخ في الأردن.

المشاركة في عملية المساهمات المحددة وطنياً والانطباعات حولها

عبّرت منظمة واحدة فقط عن مشاركتها المباشرة في الدورة السابقة لإعداد المساهمات المحددة وطنياً. وكانت مشاركتهم نتيجة لخبرتهم الواسعة في العمل على قضايا المناخ مع الحكومة، مما يشير إلى أن المنظمات التي ليست متكاملة بشكل وثيق في المجالات المناخية العامة تُعتبر "بعيدة عن الأنظار، وبالتالي بعيدة عن الذهن". أما ممثلو المجتمع المدني الآخرون الذين يركزون بشكل أقل على قضايا المناخ، فلم يشاركوا في عملية المساهمات المحددة وطنياً ولم يشاركوا بشكل عام في دوائر صنع السياسات المناخية. على سبيل المثال، أعرب أحد ممثلي المجتمع المدني، رغم خبرته الواسعة في حقوق النساء والمهاجرين واللاجئين الاجتماعية والقانونية، عن أن تعرضه المحدود للعمل المتخصص في المناخ قد أدى إلى غيابه عن الحوارات الوطنية حول المناخ. وهذا يثير قلقاً بشأن المساحة الممنوحة للمنظمات التي، رغم عدم تركيزها المباشر على البيئة، تعمل في قضايا تتقاطع مع تغير المناخ وتتأثر به. وتشير رؤى أخرى إلى أن هذا الاستبعاد غير مقصود ويعكس عملية تعلم مستمرة لدى الحكومة للتعامل مع الطبيعة المتداخلة لقضايا تغير المناخ.

"أحيانًا أجد أن الناس يقولون إن الحكومة لا تدعوهم أو تشركهم، لكن برأيي، الأمر ليس كذلك. الحكومة لا تدرك دائمًا جميع جوانب قضية المناخ. ملف تغير المناخ صعب، ونحن جميعًا نتعلم، لذا فالاستبعاد ليس مقصودًا أبدًا. عندما لا يتم إشراك قضايا النوع الاجتماعي، قد لا يكونون الوحيدين الذين لم يُؤخذوا في الاعتبار. الخلاصة، انها عملية تعلم للوصول إلى أفضل الممارسات، ومن وجهة نظري، منحنى تعلمنا جيد."

مدير قسم دراسات التغير المناخي، منظمة أبحاث للمجتمع المدني

شارك نشطاء شباب في مجال المناخ حول مشاركتهم في دورات المساهمات المحددة وطنياً السابقة كانت غير مباشرة، مع ملاحظة تزايد جهود الحكومة لدعم واستقطاب وجهات نظر متنوعة، لا سيما آراء الشباب، في الحوارات المناخية. شملت مشاركة الشباب إعداد أوراق سياسة وأوراق مواقف متعلقة بالمناخ، والتي يمكن أن تسهم في صياغة المساهمة المحددة وطنياً NDC 3.0 للأردن. أشار عدد من الناشطين إلى مشاركتهم في دورات مؤتمرات الأطراف السابقة وحوارات المناخ الشبابية، مثل المؤتمرات الإقليمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي والمؤتمرات المحلية للشباب، كوسائل فعالة للتواصل مع الحكومة. كما عبّرت منظمة يقودها الشباب عن مشاركتها الإيجابية في المشاورات الوطنية لتطوير خطة التكيف الوطنية للأردن، التي تسهم في جانب التكيف ضمن المساهمة المحددة وطنياً.

"عندما تمت دعوتنا، كان ذلك مشاركة حقيقية. هذا ما شجعنا كمنظمة على تركيز عملنا على تزويد الشباب بالمعرفة الفنية والمساعدة اللازمة لجعل مشاركتهم أكثر وعيًا وإنتاجية".

المسؤول التنفيذي عن البرامج في منظمة مناخية يقودها الشباب

نظرًا لتركيبة الشباب الأردنية السكانية، أكدت وزارة البيئة على أهمية هذه المنصات العالمية والوطنية لتمكين الحكومة من فهم وجهات نظر الشباب بشأن جدول أعمال المناخ. ويُعد وجود الشباب ضمن وفود الأردن في الحوارات الدولية، مثل مؤتمر الأطراف، دليلًا على الأولوية والدعم الذي تقدمه الحكومة لتسهيل الموافقات والتوصيات اللازمة للمشاركة في الحوارات المناخية العالمية. إضافة إلى ذلك، تخطط وزارة البيئة لإنشاء مجموعة فنية شبابية ضمن اللجنة الوطنية لتغير المناخ في الأردن، والتي، عند إنشاؤها، ستوفر آلية رسمية للشباب للمساهمة في عملية إعداد المساهمة المحددة وطنياً .

بالإضافة إلى مشاركة الشباب، أقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدم وجود عمليات منهجية لدمج وجهات نظر متنوعة للمجموعات الأكثر عرضة لتغير المناخ في دورات المساهمات المحددة وطنياً السابقة. وقد تكررت هذه الملاحظة من قبل ممثلين من المجتمع المدني، حيث أشار أحدهم إلى أن المجموعات الأكثر تأثراً، بما في ذلك فئات المجتمع الغير قادرة على التكيف والشباب، ذُكرت في المساهمات المحددة وطنيا NDC 2.0 ً الخاصة بالأردن، "ولكنها كانت مجرد مصطلحات واردة في الوثائق ولم تعكس المشاركة الحقيقية والفعالة للجهات المعنية المختلفة" في عملية الإعداد. وقد عزت العديد من منظمات المجتمع المدني هذا النقص في العمليات التشاركية الحقيقية، والتي لا تشرك بشكل عميق مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات المعنية، إلى ضيق الوقت الذي فرضته الجهات المانحة وعمليات الأمم المتحدة. حيث قال أحدهم: "الضيق الزمني الذي فرضته الجهات المانحة وعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي أثر على عمق وطبيعة المشاركة." ومن المتوقع أن تحد قيود الوقت أيضًا من فرص التشاور الأوسع مع المجتمع المدني في المساهمة المحددة وطنيا ،NDC 3.0 ً خاصة وأنه لم يتم إجراء أي مشاورات حتى الآن في الأردن، والموعد النهائي مقرر نهاية هذا العام.

ومع ذلك، تشير تجارب المجتمع المدني إلى تحقيق تقدم ملموس في مشاريع التكيف مع تغيّر المناخ التي تستهدف رفع التوعية لدى المجتمعات المحلية. فقد أشـــار عدد من ممثلي المجتمع المدني إلى أن أنشـــطة التوعية وبناء القدرات التي قاموا بها مع مجموعات المجتمع المحلي والعمال غير الرسميين والمزارعات الشابات والفتيات ساعدت هذه الفئات على اكتساب المعرفة المناخية اللازمة للتكيّف مع تغيّر المناخ والمشـــاركة الفاعلة في دورات المســـاهمات المحددة وطنياً المســـتقبلية والحوارات المناخية الوطنية. وتعكس هذه الفكرة تمكينًا حقيقيًا، وهو ما يتجلى في تفاعل منظمة أوكســـفام في الأردن مؤخرًا مع المجتمع المدني، حيث اســـتهدفت المجتمعات المحلية في ســـتة محافظات بالأردن من خلال تزويدهم بالمهارات التقنية والمناصـــرة والتواصل الضروري للمشاركة الفعالة في عمليات المساهمات المحددة وطنياً وتعزيز النقاشات الهادفة حول القضايا المناخية الحرجة.

عند سؤال وزارة البيئة عمّا إذا كانت ترى أن مشاركة الحكومة مع المجتمع المدني تمثيلية، عبّر مدير ادارة التغيّر المناخي عن ذلك بقوله: "في الواقع، لا توجد إجابة دقيقة على هذا الســـؤال". تشـــير هذه العبارة إلى أنه، وعلى الرغم من وجود آلية منهجية واضـــحة للتعامل مع منظمات المجتمع المدني البيئية كما ذُكر ســـابقًا، فإن العدد الكبير لهذه المنظمات وتفاوت نطاق أعمالها وأنشطتها يُعيق قدرة الوزارة على تحديد الجهات الأكثر تمثيلاً داخل المجتمع المدني. أوضـحت الأمم المتحدة الإنمائية كيف أن الطبيعة التنافســية للقطاع، الناتجة عن محدودية التمويل والموارد، قد تؤدي إلى تداخل جهود منظمات المجتمع المدني وإرباك عند التواصـــل مع الحكومة. كما أن غياب جهة تمثيلية موحدة للمجتمع المدني في أجندة المناخ، يمكن أن تعمل كنقطة اتصـــال رســـمية مع الحكومة، يُضـــعف من تنظيم مشـــاركة المجتمع المدني في عمليات المناخ. وقد أكدت على هذه النقطة إحدى المنظمات الشـبابية المعنية بالمناخ بقولها: "حتى لو أرادت الحكومة التواصـل مع المجتمع المدني، فسـتتسـاءل أيضًـا: مع أي منظمة يجب أن نتحدث؟

أثار عدد من مجموعات المجتمع المدني تساؤلات حول من يُتاح له حضور جلسات التشاور المتعلقة بالسياسات المناخية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. أشار نشطاء المناخ الشباب ومنظمات المجتمع المدني إلى أن هذه الجلسات غالبًا ما تنظمها جهات تقديم الدعم الفني، والتي تقوم بدعوة منظمات وأفراد سبق لها التعامل معهم في السابق. يتردد هذا الشعور بالإحباط بين المجتمع المدني والحكومة على حد سواء، فيما يتعلق بتكرار مشاركة نفس الأفراد في فرص الحوار المناخي المختلفة التي تنظمها المنظمات الدولية — وهي ظاهرة يُشار إليها بشكل غير رسمي بـ"سياحة المؤتمرات." يهدد هذا التكرار في المشاركة بغياب وجهات نظر أساسية، خاصة من الشباب في مختلف مناطق البلاد، والذين لم تتح لهم فرص مماثلة أو يتمتعون بنفس الامتيازات. كما أن حواجز اللغة تزيد من تهميش الشباب، والنساء، والفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ في هذه الحوارات. وهنا يُقصد باللغة أمران: المصطلحات الفنية المعقدة المستخدمة في سياقات السياسات المناخية، والشرط غير المعلن لإجادة اللغة الإنجليزية للمشاركة الفاعلة في مناقشات تُعقد في الغالب باللغة الإنجليزية.

الاهتمام بالمشاركة في التخطيط والحوار المناخي

أعربت منظمات المجتمع المدني التي تمّت مقابلتها بالإجماع عن اهتمامها بالمشـــاركة في عملية التشـــاور القادمة الخاصـــة بمساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0، مؤكدة على أهمية إدماج المجتمع المدني في صنع سياسات المناخ سواء داخل نطاق المساهمات المحددة وطنياً أو خارجها. وأشارت إحدى منظمات المجتمع المدني، التي تعمل مع النساء العاملات في الزراعة، إلى أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني تمثل الصـلة الأقرب بالمجتمعات المحلية، قائلة: "في كل مرة ذهبنا فيها إلى الميدان، تعلمنا الكثير منهن." وبعبارة أخرى، من المهم الحصـول على رؤى من الواقع الميداني، وتحويل التركيز من الحوارات على المستوى الوطني التي تعطي الأولوية للقضايا الكبرى، إلى الواقع المعيشي وتجارب المجتمعات المحلية.
إشراك المجتمعات المحلية في صياغة المساهمات المحددة وطنياً، كما أكد ناشطو المناخ من الشباب، سيزيد أيضاً من إحساسهم بالملكية تجاه تحقيق التزامات البلاد المناخية. ومن خلال النصح بعدم تجميع المجتمعات المحلية كمجموعة موحدة في وثائق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، يجب على مشاورات المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 أن تعطي الأولوية لإشراك وجهات نظر متنوعة لتطوير فهم شامل للتأثيرات المتفاوتة للتغير المناخي على أساس الجنس والعمر والعرق والطبقة الاجتماعية والاقتصادية. كما أكد ناشطو المناخ من الشباب أن مشاركة المجتمع والقيادة المدنية يمكن أن يمكّن الحركات الشعبية ويشجع على إجراء أبحاث لمعالجة نقاط الضعف المحددة لمختلف الفئات في مختلف مناطق الأردن.

توصيات للمجتمع المدني

- **تحديد وتمكين المنظمات الجماعية التي تمثل وجهات نظر متنوعة داخل المجتمع المدني**: يمكن للمنظمات التمثيلية الموحدة لمجموعات محددة من المهتمين بالقضايا البيئية والاجتماعية داخل المجتمع المدني، مثل الاتحادات القطاعية ومنظمات البيئية الجامعة، أن تسهل وصول المجتمع المدني بشكل واسع إلى الحكومة وتعزز تأثير المجتمع المدني. يمكن لهذه الهيئات التمثيلية أن تعمل في الوقت نفسه كنقطة مرجعية للمنظمات الصغيرة ضمن المجتمع المدني، مع استيعاب وجهات نظر هذه المنظمات المتنوعة في مشاورات المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0، ويشمل تمكين هذه المنظمات التعاون مع الوزارات التنفيذية المعنية تحت مظلة اللجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي.
- **تزويد المجتمعات المحلية والفئات الأكثر تأثراً بالمعرفة التقنية حول المناخ وزيادة الوعي بتأثيرات المناخ المحلية**: باعتبارها حلقة الوصل الأقرب إلى المجتمعات المحلية، يمكن لمنظمات المجتمع المدني تركيز جهودها على رفع الوعي مع جمع وتمثيل الرؤى المحلية في أنشطة مشاورات المساهمات المحددة وطنياً. واقترحت إحدى المنظمات استخدام أدوات غير تقليدية لنشر المعرفة لزيادة الوعي بتأثيرات التغير المناخي والحاجة إلى المساهمات المحددة وطنياً بين مختلف فئات المجتمع، مثل البودكاست، ومقاطع الفيديو القصيرة (ريلز)، والفنون، وسرد القصص، ونماذج تمثيل الأدوار كـ "نماذج الأمم المتحدة"، والمسابقات الخاصة بالمزارعين.
- **إجراء تقييمات منتظمة لاحتياجات الشباب في جميع أنحاء الأردن**: قبل جهود بناء القدرات، أوصى نشطاء الشباب بإجراء تقييم لاحتياجات الشباب في المناطق الريفية والحضرية لتحديد القدرات والخلفيات والاهتمامات المختلفة لديهم، وذلك من أجل توجيه أنشطة بناء القدرات وزيادة الوعي بشكل مناسب.

توصيات لوكالات الأمم المتحدة والهيئات الفنية

- **إعادة تعريف عوامل نجاح المبادرات المناخية لإعطاء الأولوية للاستدامة**: أكد ممثلو المجتمع المدني المختلفون على ضرورة اعتماد تدابير الاستدامة في المبادرات المناخية الممولة من الجهات المانحة. ويعد هذا الأمر بالغ الأهمية لأي أنشطة مخطط لها لإشراك الجهات المعنية والتي يتم طرحها ضمن عملية مراجعة المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 القادمة. على سبيل المثال؛ يجب أن يستهدف الدعم الفني والمالي المقدم إلى اللجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي إجراءات المشاركة طويلة الأمد مع المجتمع المدني كمؤشر للنجاح، لضمان استمرار عمليات المشاركة في إصدارات المساهمات المحددة وطنياً المستقبلية.
- **الاستفادة من منظمات المجتمع المدني والتعاونيات المتنوعة للوصول إلى الفئات المعرضة للتغير المناخي والتي يصعب الوصول إليها خلال مشاورات المساهمات المحددة وطنياً**: تُعد التحالفات والتعاونيات قناة تمثيلية مهمة وغالبًا ما تُهمل في تعزيز العلاقات بين الحكومة والمجتمعات المحلية، لا سيما للنساء والعاملين في الزراعة والمهاجرين واللاجئين.
- **زيادة الاستثمار في مشاورات المساهمات المحددة وطنياً**: أوصى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تقوم المنظمات الدولية بتخصيص موارد إضافية لدعم الحكومة في جهود مشاورات المساهمات المحددة وطنياً. ويمكن أن يشمل هذا الدعم الإضافي أنشطة مثل بناء القدرات في سياسات المناخ، وزيادة الوعي بالمساهمات المحددة وطنياً وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، ودعم منظمات المجتمع المدني في إعداد أوراق المواقف.

توصيات للحكومة

- **إجراء مسح للنظام البيئي وتقييم للاحتياجات**: يتطلب فهم النظام البيئي للمناخ تحديد العوامل الرئيسية، والجهات الفاعلة، والمؤثرين فيه. ويمكن لهذا المسح أن يمكّن من بناء أشكال تفاعل مستنيرة وفعالة مع المجتمع المدني. على سبيل المثال، يمكن لإجراء مسح تقييم دوري أن يقيم نظام منظمات المجتمع المدني البيئي لفهم قدرات واستعدادات وإمكانات هذه المنظمات. ومن خلال هذا التقييم، يمكن للحكومات تحديد المنظمات التي ينبغي إدراجها في عمليات التشاور حول المساهمات المحددة وطنياً، مما يضمن وجود منظمات أكثر نشاطاً وفاعلية وتمثيلاً.
- **إنشاء جهة تنفيذية للجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي**: تشير مقابلات المجتمع المدني إلى أن هيكل الحوكمة للجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي، والذي يتكون من أمناء عامين للوزارات التنفيذية، يجعل اللجنة غير فعالة بسبب تدني أولوية جدول الأعمال المناخية مقارنة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والسياسية الملحة في البلاد. ويرافق ذلك محدودية الموارد في وزارة البيئة، مما يستدعي وجود جهة تنفيذية لدعم دور الوزارة في التنسيق. وقد تم اقتراح إنشاء كيان حكومي دائم يعمل كذراع تنفيذية للجنة الوطنية الأردنية للتغير المناخي. ويمكن لهذا الكيان، الذي يُشار إليه باسم "مركز التميز"، أن يقوم بأدوار متعددة منها: (1) جمع ومراقبة بيانات المناخ؛ (2) إنتاج وإدارة المعرفة؛ (3) رفع مستوى الوعي؛ و(4) إشراك المجتمع.
- **وضع خطط طويلة الأجل للاحتفاظ بمعرفة الحكومة بالمناخ**: يجب على الحكومة إنشاء أنظمة معرفية داخلية لتسهيل نقل المعلومات التقنية بشكل فعّال بين المسؤولين في الوزارات، مما يحسّن كفاءة وشمولية كل دورة من دورات المساهمات المحددة وطنياً.
- **الاستفادة من الأطر التشريعية القائمة لإضفاء الطابع الرسمي على عمليات المشاركة مع الفئات العرضة للتغير المناخي:** أشارت رؤى المجتمع المدني إلى أن الاعتبارات المتعلقة بالعدالة الاجتماعية، مثل المساواة بين الجنسين، ضمن مشاريع المناخ، يتم دفعها بواسطة متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي وأولويات الجهات المانحة. ومن الجدير بالذكر أن نظام التغير المناخي الأردني (القانون رقم 79 لسنة 2019) يشير إلى المشاركة مع منظمات المجتمع المدني، لكنه لا يحدد الفئات العرضة للتغير المناخي التي يجب تمثيلها، مما يجعل مشاركة منظمات المجتمع المدني غير منظمة. وهذا يبرز الحاجة إلى الاستفادة من هذه الأطر لدمج مشاركة الفئات العرضة للتغير المناخي ضمن ولاية الأردن المناخية، وضمان استمرارية المشاركة في الحوارات الوطنية القادمة حول السياسات المناخية بعد انتهاء المساهمات المحددة وطنياً. كما يمكن لهذا الدمج أن يساعد في التخفيف من ضغوط المهل الزمنية الخارجية، مثل الموعد النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، أو تغير أولويات وجداول أعمال الجهات المانحة.

4.2 لبنان

تستند النتائج دراسة الحالة هذه إلى المراجعة المكتبية والمقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين مع ممثل واحد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وحدة التغير المناخي في وزارة البيئة، بالإضافة إلى سبع منظمات محلية في لبنان. تمثل هذه المنظمات مجموعة متنوعة من القضايا وتعكس وجهات نظر مجتمعات معرضة لتأثيرات التغير المناخي، بما في ذلك العمال الزراعيون في جنوب لبنان بشكل رئيسي، والشباب، واللاجئين والنازحين، والنساء.

كيف يؤثر تغير المناخ على لبنان؟

منذ عام 2019، واجه لبنان عدة أزمات، منها الأزمة المالية، وانفجار مرفأ بيروت، وجائحة كوفيد-19، والغزو العسكري الإسرائيلي الأخير في الجنوب. نتيجة لذلك، تمتلك الحكومة قدرة محدودة على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية باريس. يُفاقم تغير المناخ التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة التي تواجهها البلاد، إذ أصبح لبنان أكثر عرضة لموجات الحر، وعدم انتظام هطول الأمطار، والجفاف، والحرائق البرية، وكلها تهدد الوصول إلى مياه الشرب الآمنة، والأمن الغذائي، وصحة الإنسان.

يعيش غالبية السكان اللبنانيين (89٪) في المناطق الحضرية، خاصةً على طول الساحل، والتي تعد عرضة للفيضانات. كما يواجه سكان المناطق الريفية تهديدات مناخية كبيرة، لا سيما الحرائق البرية التي تنتشر بشكل شائع في المناطق الحرجية والغابات في المناطق الريفية والجبلية. وتُعد النساء والفتيات في لبنان أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي بسبب عدم المساواة القائمة في المنزل وسوق العمل والمؤسسات السياسية.

يضم سكان لبنان أيضًا عددًا كبيرًا من اللاجئين والنازحين من الصراعات المجاورة، ويبلغ عدد الفلسطينيين النازحين حوالي 222,000 وعدد السوريين النازحين حوالي 1.5 مليون نسمة. يعيش كثير من هؤلاء النازحين في مستوطنات عشوائية ومناطق تواجه تحديات مناخية شديدة، مثل الأراضي المعرضة للفيضانات أو الأراضي الزراعية الفقيرة. وأبرزت مقابلات مع منظمات تعمل مع اللاجئين والنازحين التأثير الشديد الذي يمكن أن يحدثه تغير المناخ على هذه المجتمعات، مشيرة إلى الظروف الباردة والرطبة في الشتاء، والمخاطر الناتجة عن الفيضانات المفاجئة. تُعد هذه المجتمعات من بين الأكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي، ويجب ألا تُستثنى من عمليات التخطيط المناخي، بما في ذلك تطوير المساهمات المحددة وطنياً.

كيف تُصنع سياسة المناخ في لبنان؟

الترتيبات المؤسسية لوضع السياسات المناخية وآليات التشاور والتشاور

تعمل وزارة البيئة اللبنانية كمنسق رسمي للمساهمات المحددة وطنياً وغيرها من المراسلات إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان وزارة البيئة في الوفاء بالتزامات لبنان بموجب اتفاقية باريس، ويشمل ذلك مساعدة الحكومة في التقارير الوطنية، والمفاوضات المناخية، وتطوير السياسات، بما في ذلك تحديثات المساهمات المحددة وطنياً. كما ترأس وزارة البيئة لجنة المساهمات المحددة وطنياً التي تضم ممثلين من وزارات مختلفة مثل الطاقة والمياه، والأشغال العامة، والزراعة، والشؤون الخارجية، بالإضافة إلى مؤسسة كهرباء لبنان وهيئة إدارة قطاع البترول. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة تضم أيضًا ممثلًا عن اللجنة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية، وهي جهة حكومية تعنى بتعزيز حقوق المرأة في المجتمع اللبناني وتعزيز دمج النوع الاجتماعي في المؤسسات العامة لضمان أن يكون تطوير وتنفيذ أهداف المساهمات المحددة وطنياً مستجيبًا لقضايا النوع الاجتماعي.

حالياً، لا توجد أُطُر رسمية أو قانونية معتمدة للاستشارات العامة في عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً. وصرّح ممثل برنامج تغير المناخ في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يتعاون مع وزارة البيئة، أن الحكومة تعتزم صياغة تشريعات مستقبلية تمنح تفويضاً وطنياً لمعالجة تغير المناخ. ويشكّل غياب هذا التفويض حالياً تحدياً لكل من الجهات الحكومية وغير الحكومية للالتزام الكامل بالمشاركة في عملية تطوير المساهمات المحددة وطنياً وجهود التخطيط والسياسات الوطنية المتعلقة بالمناخ.

قدرة لبنان على التخطيط والسياسات المناخية

تواجه وزارة البيئة اللبنانية تحديات كبيرة في مجال القدرات مما يصعّب عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً. تُدار عملية إعداد المراسلات إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي من قِبَل فريق صغير جداً داخل وزارة البيئة. يعتمد هذا الفريق بشكل رئيسي على تمويل المشاريع الدولية ويتلقى دعماً من أعضاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنتدبين إلى الوزارة.
على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية، سعت وزارة البيئة إلى تحسين جودة البيانات وإرساء عمليات مستدامة لجمع البيانات من أجل إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. ويشمل ذلك تعزيز توفر البيانات، وتقديم التدريب، وزيادة الوعي بين الجهات المعنية. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود صعوبات طويلة الأمد بسبب ندرة الموارد، وتكرار تغيير الموظفين، والتحديات السياسية التي أعاقت استقرار هذه العمليات. وأبرزت مقابلة مع ممثل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعض التحديات التي واجهت جهود بناء القدرات خلال دورات المساهمات المحددة وطنياً السابقة داخل الحكومة، ويرجع ذلك إلى المنافسة على الموارد وقضايا الاحتفاظ بالكفاءات في الوزارة. ومع ذلك، أشار الممثل إلى أن الحكومة

الجديدة المنتخبة أظهرت التزاماً حقيقياً في اعتماد المساهمات المحددة وطنياً، مؤكداً على مسؤولية الحكومة لهذه الأولويات.

أين وصل لبنان في عملية المساهمات المحددة وطنياً NDC3.0 ؟

لم يقدم لبنان بعد مساهماتها المحددة وطنياً NDC3.0لكنها حالياً في مرحلة الإعداد. تعمل وزارة البيئة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على تطوير أهداف التكيف ضمن مساهماتها المحددة وطنياً NDC3.0، كما أنها في المراحل الأولى من تطوير أهداف التخفيف المحددة.

اعتبارًا من شباط 2025، أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه يجري مشاورات مع جميع الوزارات المعنية لتحديد الأولويات وتقييم مدى ملاءمة أهداف التكيف التي تم تحديدها سابقًا، وذلك لتغذية محتوى المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 وقد تم تصميم معظم الاستراتيجيات في المساهمات السابقة قبل الغزو الإسرائيلي في عام 2024، ولذلك يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الوزارات على تقييم أي تغيّرات في الأولويات ودمج عنصر التعافي ضمن أهداف التكيف الجديدة في المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 أما أهداف التخفيف في المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 فيتم صياغتها استنادًا إلى استراتيجيات التخفيف القائمة، مثل استراتيجية التنمية منخفضة الانبعاثات طويلة الأمد LT-LEDS.

من المقرر عقد عدة مشاورات على مرحلتين: جمع البيانات لتحديد الأهداف، وعملية المصادقة. تشمل المرحلة الأولى جمع البيانات اللازمة لوضع الأهداف وتحديد أولويات المساهمات المحددة وطنياً، وتشمل عادةً مقابلات مع خبراء من لجنة المساهمات المحددة وطنياً ومسؤولي التنسيق داخل الوزارة. وخلال مرحلة تحديد الأهداف، تتضمن المشاورات مشاركة مفاوضين شباب من مؤتمرات الأطراف لضمان توافق الأهداف مع الاتفاقات السابقة التي تم التوصل إليها في مؤتمرات الأطراف، بالإضافة إلى خبير في النوع الاجتماعي لدمج اعتبارات النوع الاجتماعي في جميع الأهداف.

في المرحلة الثانية، والتي من المتوقع أن تُعقد في الربع الثالث من عام 2025، سيتم تنظيم جلسات مصادقة مع مجموعة أوسع من الجهات المعنية، بمن فيهم ممثلون عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى الشباب الذين شاركوا في مؤتمرات الشباب المحلية. يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بتحديد الجهات المعنية هذه، بالاعتماد بشكل رئيسي على العلاقات القائمة مع وكالات الأمم المتحدة والوزارة.

تهدف هذه الجلسات إلى قيام الحكومة بعرض الأهداف والأولويات التي تم التوافق عليها في المرحلة الأولى. وسيقوم ممثلو منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – الذين من المرجح أن يتولوا تنفيذ الاستراتيجيات المستهدفة – بتقييم مدى قابليتها للتنفيذ وتحديد معايير القياس. ولا يزال من غير الواضح كيف سيتم دمج ملاحظات المشاركين في المساهمات المحددة وطنياً. ومع ذلك، وبمجرد الانتهاء من صياغة المساهمات، فإنها تخضع للموافقة من قبل لجنة المساهمات المحددة وطنياً ومجلس الوزراء، قبل تقديمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي.

ما هو رأي المجتمع المدني؟

الإلمام بعملية المساهمات المحددة وطنياً

معظم ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين تمّت مقابلتهم على لديهم معرفة محدودة بعملية المساهمات المحددة وطنياً. وكان نشطاء المناخ من الشباب هم الأكثر إلماماً بخطط العمل المناخي، وقد جاءت معرفتهم نتيجة مشاركتهم في مؤتمرات ومبادرات مناخية إقليمية ودولية بقيادة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الشباب المحلي الذي جمع 100 شاب من 28 منظمة، ومشاركتهم في وفود الشباب في مؤتمري الأطراف الثامن والعشرين والتاسع والعشرين.

أما المنظمات غير الحكومية الكبرى التي تعمل على المستوى الإقليمي فكانت تتمتع بفهم أفضل نسبياً للمساهمات المحددة وطنياً، رغم أن معرفتها كانت محدودة. وقد ربطت هذه المنظمات بين المساهمات المحددة وطنياً ومؤتمرات الأطراف واتفاقية باريس. وفي المقابل، كانت المنظمات الصغيرة العاملة في المناطق الريفية، مثل ثلاث منظمات شاركت في إصلاح القطاع الزراعي، تفتقر تماماً إلى أي معرفة بالمساهمات المحددة وطنياً.

المشاركة في عملية المساهمات المحددة وطنياً وانطباعاتها

لم يُشارك معظم ممثلي منظمات المجتمع المدني الذين تمت مقابلتهم حتى الآن في عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 والاستثناء الوحيد كان منظمة شبابية معنية بالمناخ تمت مقابلتها، رغم أن مشاركتها كانت محدودة أيضاً. أشار الناشط الشبابي في مجال المناخ إلى أنه شارك في جلسة مع وزارة البيئة بعد مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين، حيث ناقشوا أولويات المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0، وشملت هذه الأولويات دمج إعادة التأهيل بعد الحرب ضمن الخطط، وتطوير آليات تمويل مبتكرة لفتح المجال أمام تمويل القطاع الخاص لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

أقرّ ناشط الشبابي في مجال المناخ أن المشاركة في مؤتمرات المناخ، مثل؛ مؤتمر الأطراف، ترتبط غالبًا بامتيازات معيّنة، مثل توفر الوقت الكافي للمشاركة في عمليات التخطيط المناخي دون مقابل، وإمكانية الالتحاق بالتعليم عالٍ من جامعات مرموقة في لبنان، وإجادة اللغة الإنجليزية، والتواصل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة. وقد أكّد أحد ممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذه الرؤية، مشيرًا إلى أن منظمات المجتمع المدني التي تتم دعوتها للمشاركة في عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً غالبًا ما تكون لديها علاقات قائمة مسبقًا مع وزارة البيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والهيئات الفنية. كما أوضح الممثل أن عملية المشاركة في مرحلة المصادقة على المساهمات مفتوحة للجميع، إلا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يميل إلى استهداف الأفراد والمنظمات "الذين يُتوقع أن يضفوا وزناً سياسياً ويدعمون العملية".

"في حين نؤمن بأهمية وجود دولة قوية تتمتع بسلطات محلية تمثل الشعب، إلا أننا خلال السنوات الخمس إلى الست الماضية نشعر أننا لا نستطيع الاعتماد على ممثلي الدولة". مؤسس مشارك، منظمة العدالة البيئية غير الحكومية

وبالمثل، أقرّ ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن "مجال العمل المناخي" في لبنان يُعد مجتمعًا صغيرًا، وأن أعضاء الفريق الأكثر خبرة في وحدة تغير المناخ بوزارة البيئة يستفيدون من علاقاتهم الشخصية لدعوة الجهات المعنية المستهدفين للمشاركة في العملية. وقد أكدت مقابلة مع منظمة أخرى تعمل مع اللاجئين هذه الملاحظة، حيث ذكرت أن مشاركتها في ورشة عمل ركزت على الحد من الانبعاثات الناتجة عن مولدات الكهرباء جاءت بناءً على دعوة شخصية. كما أشارت إلى وجود نمط في المشاركة يرتبط بالعلاقات مع المسؤولين الحكوميين.

أكد ممثلو المجتمع المدني على تعدد الأزمات وعدم الاستقرار السياسي الذي يعاني منه لبنان. وقد أدت هذه الحالة إلى قلة الثقة والاعتماد على الحكومة بين أفراد المجتمع المدني. وأشارت عدة منظمات إلى الفساد الحكومي والمحسوبية، التي أضرت بالثقة وأثرت سلبًا على المشاركة في السياسات العامة، بما في ذلك السياسات المناخية الوطنية مثل المساهمات المحددة وطنياً .

شارك ممثلو المجتمع المدني العاملون في مجال إصلاح القطاع الزراعي وسيادة الغذاء كيف أن عملهم الميداني غالبًا ما لا ينعكس في السياسات الوطنية. تعكس هذه المشاعر قضية أوسع تتعلق بالإدراك أن المساهمات المحددة وطنياً غير ذات صلة أو غير متوافقة مع الواقع الذي تواجهه المجتمعات والمجتمع المدني. وتشير المقابلات إلى وجود نقص في التواصل بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وخاصة الصغيرة منها.

أشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان إلى أن الحكومات غالبًا ما تعتمد على المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لجمع وجهات نظر المجتمع، نظرًا للطابع الوطني والتركيز على المستوى العالي للمساهمات المحددة وطنياً. ومع ذلك، يؤدي نقص التواصل بين الحكومة والمجتمع المدني إلى جهود معزولة في مراقبة تأثيرات تغير المناخ المحلية والتصدي له. ونتيجة لذلك، تفقد الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

"نحن من نعمل على أرض الواقع حول [تغير المناخ] ونختبره". رئيس منظمة زراعية غير ربحية

رؤى ميدانية قيمة من المجتمع، مما يعيق صـياغة مسـاهمات محددة وطنياً تعكس الظروف الوطنية بدقة ويعوق الرصد الفعّال لتقدم تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

الاهتمام بالمشاركة في التخطيط والحوارالوطني للمناخ

أعرب جميع ممثلي المنظمات الذين تمّت مقابلتهم عن اهتمامهم بالمشـــاركة في إعداد المســـاهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 ودوراتها المستقبلية، رغم أن مستوى الاهتمام تفاوت بين المنظمات وكان مرتبطًا بالحاجة إلى الاستقرار السياسي في لبنان ومعالجة محدوديات القدرات.

أظهرت إحدى المشاركات في المقابلة من منظمة لحقوق المرأة اهتمامًا أقل بالمشاركة، إذ لم ترَ تغير المناخ مرتبطًا بعملها، واعتبرت أن الأزمات الإنسانية في لبنان تمثل قضية منفصلة وأكثر إلحاحًا. وأوضحت أن أولويتها تكمن في دمج قضايا حقوق الإنسان والنوع الاجتماعي ضمن الخطاب السياسي والسياسات العامة، وبينما يعد التعامل مع تغير المناخ أمرًا مهمًا، إلا أنه ليس من الأولويات الحالية.

أظهرت المنظمات التي تركز على الزراعة والتنمية اهتمامًا أكبر بالمشـــاركة في عملية المســـاهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 ، وربما يعود ذلك جزئيًا إلى فهمها العميق للعلاقة بين معالجة مخاطر المناخ وعملها. وينبع اهتمامهم بشـكل رئيســي من رغبتهم في فهم أفضـــل لعملية التخطيط المناخي الوطنية وتعزيز دمج قضـــايا المناخ في مشـــاريعهم الخاصـــة. كما أكدوا أن المجتمعات التي يخدمونها تمتلك رؤى قيمة حول تأثيرات تغير المناخ، ويمكن أن تساعد في تطوير استراتيجيات قابلة للتنفيذ وعادلة لا تفرض أعباء إضافية على الفئات الضعيفة بالفعل. وشددت منظمة تعمل مع المزارعين والتعاونيات على أهمية إشراك هذه المجموعات، حيث تُعد قضايا المناخ مركزية في حياتهم وعملهم. وغالبًا ما يمتلك المزارعون والتعاونيات ممارسات زراعية تقليدية تدعم الإدارة المستدامة للأراضي، بالإضافة إلى معرفة دقيقة بالتغيرات البيئية المحلية. يمكن لهذه المعرفة أن تعزز صياغة استراتيجيات التكيف والتخفيف في المســاهمات المحددة وطنياً. وأبرزت المقابلة أن المزارعين يفضـــلون عدم فرض القرارات عليهم، ويجب أن يكون لديهم حرية اتخاذ القرار حول كيفية التكيف مع تغير المناخ. ومن خلال المشـــاركة في عملية المســـاهمات المحددة وطنياً، يمكن للمزارعين أن يشعروا بالملكية والسيطرة على النتائج.

توصيات للمجتمع المدني

- **التواصل بشكل استباقي مع الحكومة حول المشاريع والمعرفة المتعلقة بتغير المناخ**: تشارك العديد من منظمات المجتمع المدني بنشـــاط في مبادرات تغير المناخ، وتركز بشـــكل رئيســـي على الزراعة والمياه. ومع ذلك، غالبًا ما تكون جهودهم غير معروفة للحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة البيئة، على إجراء تمارين لتحديد فهم أفضل لأنشطة التكيف التي تحدث على أرض الواقع. يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا حيويًا في هذه العملية من خلال التواصل الاستباقي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة بشـأن الأعمال التي يقومون بها والمتعلقة بتغير المناخ. سـيسـاعد هذا التعاون في تنسـيق الجهود بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية، مما يضـــمن عدم تكرار المبادرات وعدم تفويت أي معرفة قيمة أثناء إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.
- **تحســين التعاون والثقة داخل المجتمع المدني**: أشـــارت بعض المقابلات إلى أن قطاع المجتمع المدني في لبنان يمكن أن يكون تنافسـيًا للغاية، لا سـيما فيما يتعلق بالحصـول على التمويل. وغالبًا ما يؤدي هذا التنافس إلى نقص في تبادل الأفكار والبيانات، مما يترك مجالًا ضـــيقًا للتعاون وللمشـــاركة الجماعية في عملية التخطيط المناخي الوطني. تحاول إحدى المنظمات التي أجرينا معها مقابلة مكافحة هذا الوضـع من خلال تشـكيل تحالف يركز على الزراعة البيئية، ويضـم حاليًا 15 عضوًا. وأعربوا عن أن التحالف يتكون من منظمات صغيرة، حيث تميل المنظمات الأكبر إلى أن تكون أكثر تنافسية وأقل ميلاً للتعاون. يتيح لهم هذا التحالف تقديم توصـيات جماعية متعلقة بالزراعة المسـتدامة وسـيادة الغذاء إلى الحكومة، مما يمكن أن يكون له تأثير أكبر على سياسات الحكومة.

توصيات لوكالات الأمم المتحدة والهيئات الفنية

- **إعطاء الأولوية لبناء قدرات المؤسسات الوطنية**: يجب على المنظمات الدولية التركيز على تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في إعداد الخطط المناخية الوطنية (والمحلية). تواجه وزارة البيئة اللبنانية قيودًا كبيرة في قدراتها التشغيلية، بالإضافة إلى معدل دوران مرتفع بين موظفيها. تعيق هذه الحالة استقرار الوزارة وقدرتها على تنفيذ مسؤولياتها بموجب اتفاقية باريس. يمكن للمنظمات الدولية دعم إنشاء قاعدة معرفية مؤسسية قوية وتعزيز القدرات العامة لوزارة البيئة. ومن خلال ذلك، يمكن للحكومة أن تتولى زمام المبادرة في إعداد مساهماتها المحددة وطنياً إعداد تقارير عنها داخليًا، وتسهيل عمليات التشاور الشاملة.
- **تعزيز الصلة المحلية لمساهمات لبنان المحددة وطنياً NDC 3.0 :** يدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن المجتمع المدني قد يشعر بعدم الارتباط بعملية المساهمات المحددة وطنياً، ويراها غير ذات صلة بحياتهم اليومية. ومع ذلك، أقرّ البرنامج أن المساهمات المحددة وطنياً هي أداة تجمع السياسات المناخية الوطنية في وثيقة سياسة موحدة ومتناسقة. في حين أن هدف 1.5 درجة مئوية هو هدف عالمي، فإن المساهمات المحددة وطنياً تحدد أهدافًا وطنية محددة تنطبق على لبنان. يمكن لمنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة أوكسفام رفع مستوى الوعي أن المساهمات المحددة وطنياً ذات أهمية للمجتمعات المحلية، لأنها تعكس أولويات الدول حسب القطاعات. وتُحدد الأهداف من قبل الوزارات، مما يعني أنه من خلال المشاركة في العملية، يتاح للمجتمع المدني فرصة التأثير على هذه الأولويات.
- **التمويل المستدام ودعم قدرات إشراك المجتمع المدني**: أبرزت بعض منظمات المجتمع المدني التي أجرينا معها مقابلات الحاجة إلى دعم في بناء القدرات وتحفيز المجتمع المدني للمشاركة في إعداد المساهمات المحددة وطنياً والتخطيط المناخي الأوسع. على سبيل المثال، أكد ناشطو المناخ الشباب الذين تمت مقابلتهم أن مشاركتهم في التخطيط المناخي والمشاريع تتم بالكامل على أساس تطوعي، مما يتطلب وقتًا وجهدًا كبيرين دون مقابل، وهو أمر لا يستطيع أو لا يرغب جميع الشباب في الالتزام به. كما أن معظم منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لديها موارد محدودة وتمول على أساس المشاريع التي تتطلب تقديم طلبات منح، مما يقيد صلاحياتها وقدرتها على المساهمة. لذلك، يجب على المنظمات مثل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة إعطاء أولوية لتمويل طويل الأمد وأكثر مرونة. سيسمح هذا النهج لمنظمات المجتمع المدني بتعزيز فهمها تدريجياً للضعف المناخي والمساهمة في صياغة أهداف واستراتيجيات التخفيف من آثار المناخ والتكيف معها.

توصيات للحكومة

- **وضع قانون وطني للمناخ يضمن ويرسخ المشاركة العامة في إعداد المساهمات المحددة وطنياً:** في غياب التفويض القانوني، تكون مشاركة الجمهور في عملية إعداد المساهمات المحددة وطنياً مرتبطة بالظروف الوطنية. قد لا تشعر منظمات المجتمع المدني المحلية، وخاصة تلك ذات القدرات المحدودة، بالحافز للمشاركة، معتبرة إياها اختيارية. إن وجود التزام قانوني من الحكومة بالمشاركة العامة، إلى جانب آليات منظمة، سيشجع مشاركة المجتمع المدني ويمكّن هذه المنظمات من التخطيط وتحديد أولويات مشاركتها في دورات المساهمات المحددة وطنياً المستقبلية.
- **فرص مشاركة شفافة ومفتوحة:** أظهرت الأبحاث أن العلاقات الشخصية مع وزارة البيئة قد تؤثر على الوعي وفرص المشاركة في التخطيط المناخي. ونظرًا لمحدودية الموارد، من المرجح أن تحتاج الوزارات إلى انتقاء المشاركين بعناية. ومع ذلك، يجب أن تسعى لجمع آراء عينة تمثيلية لفهم وجهات نظر المجتمعات الأكثر تأثرًا. على سبيل المثال، يجب تضمين الأفراد العاملين في قطاعات محددة، مثل الزراعة، في تحديد الأهداف القطاعية. من المهم أن يكون هناك مبرر واضح وشفاف لمن يتم دعوته للمشاركة، وأن تُنشر نتائج المشاورات.
- **التعاون مع المنظمات الشعبية، وليس فقط منظمات المجتمع المدني الرسمية**: تقدم المنظمات الشعبية رؤى قيمة حول الفئات الأكثر تهميشًا، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة، والمزارعون، والفئات المهمشة الأخرى، التي غالبًا ما تُستبعد من النقاشات. من الضروري امتلاك القدرة على البحث الفعال عن هؤلاء الأفراد ودعوتهم بشكل خاص بدلاً من إرسال دعوة عامة فقط.

5. الخاتمة

يركز هذا البحث على المستوى الإقليمي، لا سيما من خلال عرض أمثلة من هذه الدول، على استعراض التقدم المحرز في تطوير مبادرة المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 في سياقات هذه الدول، ويقيّم مدى إلمام المجتمع المدني، ومشاركته، واهتمامه بهذه العمليات. تشير نتائج البحث إلى عدم وجود حلول موحدة تناسب الجميع لتطوير عمليات إعداد مساهمات محددة وطنياً شاملة. تواجه الحكومات غالبًا قدرات محدودة جدًا، ومواعيد زمنية ضيقة، وأولويات متنافسة. وتبرز هذه التحديات بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تعاني من صعوبات اجتماعية واقتصادية وصراعات مستمرة. ترتبط الحكومات والهيئات الفنية والمجتمع المدني بشكل وثيق، ويمكن لكل مجموعة أن تسهم في خلق مساهمات وطنية طموحة وقابلة للتنفيذ وشاملة ضمن إطار المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0.

بينما يبرز البحث وجود قيود على شمولية عمليات المساهمات المحددة وطنياً في الدول الأربع التي تم دراستها، فإنه يشير بالمثل إلى الفرص المتاحة في كل دولة للمشاركة مع ممثلين واسع النطاق من المجتمع المدني في إطار المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 ، فقد عبّر تقريبًا جميع الجهات المعنية الذين تمت مقابلتهم، سواء كانوا من الحكومة أو الوكلاء الفنيين أو منظمات المجتمع المدني، عن رغبتهم في جعل العملية أكثر شمولية. وتعكس هذه الرغبة فهمًا أن المساهمات المحددة وطنياً، والاستراتيجيات المناخية الوطنية على نطاق أوسع، يمكن أن تكون آلية رئيسية لمعالجة نقاط الضعف المناخية التي تواجهها المجتمعات المهمشة عند تطويرها من خلال مناهج شاملة وتمثيلية. وهذا يتطلب من الحكومات والجهات المعنية في صياغة المساهمات المحددة وطنياً إشراك عدد كبير من الجهات المعنية من المجتمع المدني، وتشجيع المشاركة الفاعلة، ودمج اعتباراتهم ورؤاهم، والتواصل حول تأثير مساهماتهم، والحفاظ على حلقات تغذية راجعة مفتوحة وشفافة. إن القيام بذلك يضمن ألا تبقى المساهمات المحددة وطنياً مجرد التزامات ثابتة، بل تتحول إلى التزام فعّال بالتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه يعكس بالفعل ويلبي احتياجات جميع المجتمعات.

الاستنتاجات الرئيسية

- **اتخذت الحكومات بعض الخطوات لفتح باب المشاركة، لكن لا تزال هناك فجوات في إمكانية الوصول والشفافية**: تم تنظيم جهود مثل مشاورات الجهات المعنية وورش العمل المناخية، إلا أن هذه الفعاليات غالبًا ما تفتقر إلى التصميم الشامل والتواصل في الوقت المناسب.
- **هناك رغبة قوية بين الجهات المعنية في تحسين الشمولية في المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0**: أعربت تقريبًا جميع الجهات المعنية الذين تمت مقابلتهم، سواء من الحكومة أو الوكالات الفنية أو منظمات المجتمع المدني، عن اهتمامهم بجعل عمليات المساهمات المحددة وطنياً أكثر شمولاً، مدركين أن المشاركة الأوسع يمكن أن تعزز الالتزامات المناخية الوطنية.
- **تُعتبر المساهمات المحددة وطنياً الشاملة أداة أفضل للاستجابة لنقاط الضعف المناخية المحلية**: أقرت الجهات المعنية في المنطقة أن المساهمات المحددة وطنياً، عندما تُطوّر من خلال مناهج شاملة وتمثيلية، تمتلك القدرة على أن تكون آليات لمعالجة التحديات المناخية التي تواجهها المجتمعات المهمشة.
- **في المستقبل، يجب أن تصبح المشاركة الشاملة جزءًا أساسيًا من هياكل حوكمة المساهمات المحددة وطنياً وليس مجرد خيار اختياري**: على الحكومات والجهات الفنية المعنية في إعداد المساهمات أن تسعى بنشاط لإشراك طيف واسع من الجهات المعنية من المجتمع المدني، وأن توضح أثر مساهماتهم، وأن تؤسس آليات شفافة ومتواصلة لتبادل التغذية الراجعة. يُعدّ هذا أمرًا حيويًا لتحويل المساهمات المحددة وطنياً من وثائق جامدة إلى التزامات فعلية تعكس الواقع الوطني وتستجيب له.

6. توصيات عامة

سيؤثر تغير المناخ على الجميع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن بشكل خاص المجتمعات التي تواجه الأزمة، والتي تمتلك أقل الموارد والإمكانيات، هي التي ستعاني أكثر من غيرها. تقدم التوصيات التالية للمجتمع المدني، والوكالات الأممية والهيئات الفنية، والحكومات في المنطقة، أفكارًا حول كيفية ضمان تبني عمليات المساهمات المحددة وطنياً منهجية شاملة تشرك المجتمع بأكمله للحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. كما تسعى هذه التوصيات لضمان أن تسهم التكيفات مع تأثيرات تغير المناخ في الحد من عدم المساواة، وتحسين حياة الناس، وحشد المجتمع لدعم خطط بلاده المناخية.

توصيات للمجتمع المدني

- **تعزيز التعاون**: تشكيل تحالفات ومنصات لتسهيل تبادل الأفكار والتمثيل الجماعي في المنتديات الوطنية للتخطيط المناخي. ستعمل هذه الهيئات على تحسين الوصول إلى القنوات الحكومية وزيادة تأثير المجتمع المدني بشكل عام في التخطيط المناخي الوطني، لا سيما للمنظمات الصغيرة.
- **التواصل الاستباقي مع الحكومة**: السعي الحثيث لإقامة شراكات وفرص للتواصل مع الحكومات الوطنية والمحلية التي تركز على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، لا سيما مع جهات الاتصال في الوزارات. يجب نقل مشاريع وتوصيات تغير المناخ إلى هذه الجهات لضمان اطلاعها عليها خلال مراحل إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.
- **بناء قدرات المجتمعات المحلية**: يمكن للمنظمات المجتمعية الاستفادة من علاقاتها القوية مع المجتمعات والفئات الديموغرافية المحددة لتحسين القدرات، ونشر المعلومات، وجمع البيانات حول التأثيرات المحلية لتغير المناخ. من خلال نقل هذه المعلومات المخصصة إلى الحكومات، يمكن للمنظمات المساهمة في ضمان أن تكون أهداف التكيف والتخفيف الوطنية شاملة، وتعكس اهتمامات ومعرفة المجتمعات على المستوى الوطني. وبالمقابل، يمكن للمنظمات تعزيز معرفة المجتمع بالمساهمات المحددة وطنياً وتسليط الضوء على أهميتها على المستوى المحلي.

توصيات لوكالات الأمم المتحدة والهيئات الفنية

- **توفير تمويل مستدام ودعم القدرات:** تعاني معظم المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية من محدودية الموارد، وتمول عادةً عبر مشاريع تعتمد على تقديم طلبات المنح، مما يقيد نطاق عملها وقدراتها على المساهمة في المساهمات المحددة وطنياً. لذلك، يجب على منظمات مثل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة توفير تمويل طويل الأمد ومرن يمكّن هذه المنظمات من بناء قدراتها ويحفز مشاركتها الفعالة في عملية المساهمات المحددة وطنياً.
- **دعم المنصات اللامركزية**: تمويل ودعم إنشاء شبكات مناخية مستقلة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ستعمل هذه الشبكات على تسهيل تبادل المعرفة بين منظمات المجتمع المدني وغيرها من الجهات غير الحكومية، دون تدخل من الحكومة أو القطاع الخاص. ينبغي أن تعقد هذه المنصات اجتماعات منتظمة لمشاركة الرؤى حول قضايا المناخ، وتعزيز الشراكات، ودعم التعلم بين النظراء. ستُساهم هذه المبادرة في تحسين معرفة وقدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة في مشاورات السياسات المناخية الوطنية، بما في ذلك عمليات المساهمات المحددة وطنياً.
- **تعزيز الأهمية المحلية للمساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0**: يمكن لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إعادة صياغة المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 لتسليط الضوء على أهميتها المحلية. من خلال الاستثمار في حملات توعوية تقدم معلومات عن المساهمات المحددة وطنياً بلغة بسيطة وتوضح ارتباطها بالحياة اليومية، ستساعد هذه الحملات منظمات المجتمع المدني على إدراك قيمة المشاركة والمساهمة.

- **تعزيز مشـــاركة المرأة:** دعم منظمات حقوق المرأة في جمع بيانات مســـتقلة حول التأثيرات المناخية الخاصـــة بالجنسين، وتيسير ورش عمل شاملة تمكّن النساء من المشاركة الفعالة في التخطيط الوطني للمناخ، والدعوة إلى إنشاء قنوات مخصصة تسمح لمنظمات حقوق المرأة بنقل رؤاها للحكومة خلال عملية المساهمات المحددة وطنياً.

توصيات للحكومات

- **الشفافية في فرص المشاركة وتطوير المساهمات المحددة وطنياً**: كانت المعلومات العامة المتاحة عبر الإنترنت حول تقدم دورة المساهمات المحددة وطنياً NDC 3.0 وفرص المشاركة العامة محدودة جداً في الدول التي شملتها هذا الدراسة. يجب على الحكومات توفير تحديثات آنية وسهلة الوصول حول حالة إعداد المساهمات المحددة وطنياً، والإفصاح عما إذا كانت عملية التشاور مفتوحة للجميع أم انتقائية. وإذا كانت انتقائية، يجب توضيح الجهات المدعوة للمشاركة وأسباب هذا الاختيار. كما يجب نشر نتائج المشاورات أو المساهمات المقدمة من الجهات المعنية غير الحكومية، (على سبيل المثال، عن طريق إدراجها في ملحق المساهمات المحددة وطنياً).
- **رســـم الخرائط والاحتفاظ بالمعرفة**: يجب على الحكومات إجراء عملية تحديد شـــاملة للجهات الفاعلة والمنظمات الرئيســـية المرتبطة بمجالي التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره داخل البلاد بشـــكل دوري، وتقييم قدرات هذه الجهات من أجل اختيار منظمات ممثلة مناسبة لعمليات التشاور حول المساهمات المحددة وطنياً. كما يجب التأكد من أن هذه المنظمات تمتلك القدرات والموارد اللازمة للمساهمة الفعّالة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات إنشاء أنظمة داخلية لحفظ المعرفة لتســـهل نقل المعلومات ذات الصـــلة بالمســـاهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك الجهات المعنية غير الحكومية المعنية، مما يحسن من كفاءة وشمولية كل دورة من دورات المساهمات المحددة وطنياً.
- **تعزيز الحوكمة المحلية للعمل المناخي**: يجب على الحكومات إنشاء ودعم نقاط اتصال أو وحدات تنسيق متخصصة بالمناخ على المســـتوى دون الوطني (مثل البلديات أو المحافظات) لتســـهيل ترجمة الالتزامات المناخية الوطنية إلى واقع محلي يعكس احتياجات وتحديات المجتمعات المختلفة داخل البلاد. ومع ذلك، يجب أن تعمل هذه الكيانات المحلية ضـــمن آليات واضـــحة ومحددة، مثل هياكل التقارير والتنســـيق الرســـمية التي تتصـــل بالجهات المركزية المسؤولة عن تطوير المساهمات المحددة وطنياً، يضمن هذا النهج التوافق والتناسق والاستمرارية عبر مستويات الحوكمة المختلفة، كما يتكيف مع الهياكل المؤســـســـية القائمة بدلاً من تعطيلها، ويهدف إلى خلق قنوات عمل فعالة ومتبادلة بين المخططين الوطنيين والجهات الفاعلة المحليين.

الملحق

المنهجية

نظرة عامة

باستخدام منهجية منظمة، يقدم هذا التقرير رؤى حول الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتنفيذ والمستندة إلى الأدلة للجهات المعنية الرئيسية، وهم: الحكومات، والمجتمع المدني، والهيئات التقنية، والجهات المانحة. ويعتمد هذا التقرير على نهج يشمل المجتمع بأكمله لدعم كل مرحلة من مراحل عملية البحث، بما في ذلك مراجعة الأدبيات، وتحليل الوثائق، والتواصـــل مع الجهات المعنية.

النهج

أولاً، تم إجراء مراجعة منهجية لمساهمات كل دولة لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي من خلال فحص كلمات مفتاحية محددة (انظر الحاشية) تتماشى مع أهداف البحث. شملت الوثائق أحدث المساهمات المحددة وطنياً لكل دولة، والبلاغات الوطنية، وتقارير الشفافية النصفية، وتقارير التقييم، وتقارير التحديث النصفية، وخطط الاتصال، وخطط العمل المناخي الوطنية، وخطط التكيف الوطنية عند توفرها. كما تم تقييم وثائق إضافية ذات صلة من هيئات الدعم الفني مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتحالف شراكة المساهمات المحددة وطنياً، والبنوك التنموية.

بعد ذلك، تم إجراء تقييم استكشافي لمراجعة الأدبيات المتعلقة، على سبيل المثال لا الحصر، الحوكمة المناخية الشاملة، وأفضل الممارسات للعمل المناخي التشاركي، وأهمية المجتمع المدني في التخطيط المناخي. يتيح هذا النهج فهماً أعمق للعمليات الأوسع التي تمر بها الدول في إعداد مساهماتها لدى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، من خلال تقديم رؤى مقارنة حول كيفية اختلاف عمليات المساهمات المحددة وطنياً عن التوصيات العملية المقدمة ميدانياً.

بعد ذلك، تم إجراء المقابلات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين لتعزيز النتائج المستخلصة من تحليل الوثائق ومراجعة الأدبيات. سمح تنوع المشاركين في هذه المقابلات لهذا التقرير برصد مجموعة واسعة من وجهات النظر وتحقيق تقييم أعمق لشمولية عمليات المساهمات المحددة وطنياً. وبناءً على المشاورات مع مكاتب أوكسفام القطرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تم تحديد مجموعتين رئيسيتين من الجهات المعنية:

- **ممثلو الحكومات والهيئات الدعم الفنية**، الذين تمت مقابلتهم لفهم عملية تطوير المساهمات المحددة وطنياً في كل دولة بشكل أعمق.
- **منظمات المجتمع المدني وممثلو الفئات المعرضة للتغير المناخي**، مثل النساء، واللاجئين والمهاجرين، والعمال، وسكان المناطق الريفية، والشباب، الذين تمت مقابلتهم لفهم دور منظمات المجتمع المدني في التخطيط الوطني للمناخ بشكل أفضل.

تم إجراء مقابلات مع 28 طرف من الجهات المعنية في البلدان المستهدفة. وقد اتبع إجراء المقابلات صيغة شبه منظمة، حيث تضمنت أسئلة توجيهية تتعلق بمواضيع مرتبطة بالمساهمات المحددة وطنياً، مثل تصورات مشاركة المجتمع المدني، والتمثيل والشمولية، وتأثير الاستراتيجيات الوطنية للمناخ، والانطباعات العامة تجاه العمل المناخي. اختلفت صيغة المقابلات حسب تفضيلات الجهات المعنية، حيث جرت بعض المشاورات بشكل فردي، وأخرى على شكل مجموعات تركيز. وقد تم هذا التفاعل بالتعاون الوثيق مع منظمة أوكسفام ومكاتبها القطرية لتحديد المخاطر ووضع استراتيجيات حساسة وخاصة بكل سياق لمختلف الفئات في كل دولة.

تضمن تحليل البيانات تقييمًا متقاطعًا بين آراء الجهات المعنية والرؤى المستقاة من الأدبيات المتعلقة بأفضل الممارسات ودراسات حالة المساهمات المحددة وطنياً التي تعتمد نهجًا شاملاً للمجتمع في تصميمها. ومع ذلك، وبادراك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات، قد تختلف الحكومات في تطبيق نهج شامل للمجتمع. وقد تم أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار في منهجيتنا من خلال إطار تقييم بيانات يأخذ في الحسبان المكونات السياقية المستمدة من البنية الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الفريدة لكل بلد. ويعكس هذا الإطار الاعتبارات التالية:

- **سياق السياسة المناخية**: ما هي العوامل الاجتماعية الثقافية والسياسية والتاريخية التي تشكل طبيعة صنع القرار في كل دولة؟ كيف تُنظم وتُدار المساهمات المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي؟ ما هي القطاعات الرئيسية والجهات المعنية الذين يشاركون عادة في مفاوضات وحوارات السياسات المناخية، ولماذا؟
- **عمليات إعداد المساهمات المحددة وطنياً**: كيف يتم وصف عملية تطوير المساهمات المحددة وطنياً؟ هل تشير الدولة صراحةً إلى عمليات المشاركة في تقديم مساهماتها ومسوداتها؟ كيف يعكس محتوى هذه الوثائق واقع هذه العمليات؟
- **مشاركة وتمثيل المجتمع المدني**: هل هناك أدلة على إشراك ممثلين من مجموعات مجتمع مدني متنوعة، بما في ذلك النساء، والشباب، واللاجئين، وغيرها من الفئات التي عادةً ما تكون ممثلة تمثيلاً ناقصًا في مساحات صنع

القرار المناخي؟ هل يتم مشاركة هذه الأدلة المتعلقة بالعمليات التشاركية مع الجمهور؟ ما العوامل السياقية التي تؤثر على اختيار الأطراف المعنية في كل دولة؟

- **تصـــورات الشـــمولية**: كيف ترى منظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الحكومية طبيعة الشـــمولية في هذه العمليات؟ ماذا يعني الشمول في سياق كل دولة ومن وجهة نظر الفئات المعرضة لتغير المناخ؟

قيود البحث

واجه هذا التقرير العديد من التحديات التي حدّت من عمق وشـــمولية نتائجه. أولاً، يعتمد البحث بدرجة كبيرة على رغبة المشاركين في عملية المساهمات المحددة وطنياً، وكذلك أولئك الذين لم يشاركوا فيها أو تم استثناؤهم، في التفاعل مع الباحثين. وعلى الرغم من أهمية إجراء مقابلات مع مجموعة واسعة من الجهات المعنية، فإن قوة وعمق النتائج تعتمد إلى حد كبير على مدى انفتاح المجيبين واستعدادهم لمشـاركة معلومات ذات معنى. وللتقليل من آثار انخفاض معدلات الاستجابة أو قلة التفاعل من بعض المشاركين، سعى هذا البحث للوصول إلى ممثلين إضافيين لإجراء مقابلات رئيسية، كما تم تعزيز النتائج من خلال الرجوع إلى تقارير منشورة ومصادر خارجية.
ثانياً، شكّلت قيود مثل إمكانية الوصول، ونطاق التواصل، ومدة المشروع، والمخاوف المتعلقة بالسلامة تحدياً أمام جمع عينة ممثلة تمثيلاً حقيقياً من الجهات المعنية في الدول المسـتهدفة. وعلى الرغم من أن النتائج تعكس وجهات نظر مجموعة متنوعة من الجهات، فإن هذا البحث لا يفترض أنه يعبر عن جميع منظمات المجتمع المدني أو الجهات الحكومية أو الهيئات الفنية. كما يُقِر أن وجود التمثيل لا يعني بالضرورة تحقيق مشاركة فعالة وشاملة.

ثالثاً، وبســبب الطابع الفني والمعقّد لعمليات المســاهمات المحددة وطنياً، فإن ضــعف الوعي بهذه المســاهمات بين منظمات المجتمع المدني أثّر على نوعية البيانات التي تم جمعها. على الرغم من أن قضــايا تغيّر المناخ كانت حاضــرة في تفكير معظم — إن لم يكن جميع — المشـاركين، إلا أن تركيزهم كان موجهاً بشـكل أكبر نحو تنفيذ الالتزامات المناخية بدلاً من المسـاهمة في صـــياغتها، مما أثّر على فحوى العديد من المقابلات. ومع ذلك، فإن هذا لا يُعدّ ضـــعفاً في البحث، بل يوفر نتائج مثيرة للاهتمام وفرصــاً لتوجيه الجهود مسـتقبلاً. على سـبيل المثال، أظهر غياب الوعي الكافي لدى بعض المشـاركين بخصـوص عمليات المســاهمات المحددة وطنياً أن هناك نقصــاً في إشــراك وتثقيف منظمات المجتمع المدني حول الخطط الوطنية للعمل المناخي.

المراجع

Ait Belhaj, K. Capacity-Building Initiative for Transparency – Global Support Programme (CBIT- GSP) (2025). Middle East and North Africa's Network Second Rapid Capacity Needs Assessment. Retrieved March 6, 2025: https://climate-transparency-platform.org/sites/default/files/knowledge_centre_files/Report%20on%20Capacity%20needs%20Assessment%20MENA%20for%202025%20V%20final.pdf

Alaalding, R. (2022). 'Climate change may devastate the Middle East. Here's how governments should tackle it.' Brookings. Retrieved March 6, 2025: https://www.brookings.edu/articles/climate-change-may-devastate-the-middle-east-heres-how-governments-should-tackle-it/

Al-Monitor. (2023). 'Al-Monitor/Premise poll: Majority in Egypt, Turkey and Tunisia on edge over food access.' Retrieved March 6, 2025: https://www.al-monitor.com/originals/2023/01/al-monitorpremise-poll-majority-egypt-turkey-and-tunisia-edge-over-food-access

Al Naber, M., AlHaddadin, R., Fakhoury, S., Simpson, R. (2023). 'Gender, Climate and Cohesion: Uncovering the Linkages between Climate Change, Human Security and Gender in Jordan.' International Alert. Retrieved March 6, 2025: https://www.international-alert.org/app/uploads/2023/12/Jordan-research-paper.pdf

Arkeh, J., and Hamzawy, A. (2024). 'Climate Change in the Middle East and North Africa: Mitigating Vulnerabilities and Designing Effective Policies.' Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved March 6, 2025: https://carnegie-production-assets.s3.amazonaws.com/static/files/MEP%20-%20Climate.pdf

Asfour, M., and Hovil, A. (2024). 'Climate Change Impacts on Mobility in the Middle East: What do we know?' Mixed Migration Centre. Retrieved March 5, 2025: https://mixedmigration.org/wp-content/uploads/2024/04/326_Climate-Change-Middle-East.pdf

Aviram, R., Hindi, A., and Hammour, S.A. (2020). 'Coping with Water Scarcity in the Jordan River Basin.' The Century Foundation. Retrieved February 21, 2025: https://tcf.org/content/report/coping-water-scarcity-jordan-river-basin/#:~:text=The%20Jordan%20River%2C%20a%20primary,tributaries%20have%20been%20chronically%20overdrawn

BIC. (2023). *Mitigating climate change in MENA: Shifting to a new paradigm.* Brussels International Center for Research and Human Rights. https://www.bic-rhr.com/research/mitigating-climate-change-mena-shifting-new-paradigm

Carnegie Endowment for International Peace (CEIP). (2024). What Tunisia's municipalities can contribute to climate adaptation. https://carnegieendowment.org/research/2024/06/tunisia-climate-adaptation-regions-local-communities

Center for International Environmental Law (CIEL), the Office of the UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR), and the Inter-American Court of Human Rights. (2022). 'Integrating Human Rights in

Nationally Determined Contributions (NDCs) Toolkit for Practitioners.' Retrieved February 21, 2025: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/publications/2022-12-09/Integrating-Human-Rights-in-Nationally-Determined-Contributions_Toolkit-for-Practioners.pdf

Climate Centre. (2024). 'Lebanon.' Red Cross Red Crescent. Retrieved March 6, 2025: https://www.climatecentre.org/wp-content/uploads/RCCC-Country-profiles-Lebanon_2024_final.pdf

Climate Centre. (2022). 'Jordan.' Red Cross Red Crescent. Retrieved February 21, 2025: https://www.climatecentre.org/wp-content/uploads/RCCC-Country-profiles-Jordan-2022-Final-1.pdf

Climate Watch. (2021). 'Jordan.' Retrieved February 21, 2025: https://www.climatewatchdata.org/countries/JOR?end_year=2021&start_year=1990#ghg-emissions

Climate Watch. (2021). 'Lebanon.' Retrieved February 21, 2025: https://www.climatewatchdata.org/countries/LBN

Department of Statistics. (2022). 'Unemployment report: Q2 2022.' Department of Statistics, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrieved February 21, 2025: http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/archive/Unemp/2022/Emp_Q2_2022.pdf

Department of Statistics. (2019). 'Population statistics.' Department of Statistics, The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrieved February 21, 2025: http://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/population-2/

Dione, O., and Al Saad, B. (2025). 'In MENA, make every drop of water count.' World Bank Blogs. Retrieved March 6: https://blogs.worldbank.org/en/voices/in-mena-make-every-drop-of-water-count#:~:text=The%20Middle%20East%20and%20North%20Africa%2C%20or%20MENA%2C%20has%20the,international%20definition%20of%20water%20scarcity

El-Anis, I., & Poberezhskaya, M. (2023). 'Responding to climate change in Jordan: Understanding institutional developments, political restrictions, and economic opportunities.' British Journal of Middle Eastern Studies. Retrieved February 21, 2025: https://irep.ntu.ac.uk/id/eprint/50326/1/1833577_El-Anis.pdf

El-Sharif, S., and Muasher, M. (2024). 'Vulnerability and Governance in the Context of Climate Change in Jordan.' Retrieved February 21, 2025: https://carnegieendowment.org/research/2024/05/jordan-climate-change-adaptation-commitments?lang=en

FAO. (n.d.) 'Water efficiency, productivity and sustainability in the NENA regions.' Retrieved March 6, 2025: https://www.fao.org/in-action/water-efficiency-nena/countries/tunisia/en/#:~:text=About%2077.4%20%25%20of%20the%20total,in%20Africa%20(0.45%20ha)

FAO. (2023). The gender gap in land rights. Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://openknowledge.fao.org/items/adc0741f-9de2-4d09-ae68-b19cc871601a

Galey, P. (2024). '"I hope the younger generations can forgive us": State oil company pushed $100 billion

of deals in UAE's year as COP28 host.' Global Witness. Retrieved February 21, 2025: https://globalwitness.org/en/campaigns/fossil-fuels/i-hope-the-younger-generations-can-forgive-us-state-oil-company-pushed-100-billion-of-deals-in-uaes-year-as-cop28-host/

Government of Egypt. (2024). 'Egypt's First Biennial Transparency Report (BTR1).' Ministry of Environment. Retrieved March 6, 2025: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Egypt%20BTR1%20Final%20Master%20Report_v3_30DEC24%20AMR.pdf

Government of Egypt. (2023). Egypt's Second Updated Nationally Determined Contribution (NDC). United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) p. 40. Retrieved March 6, 2025: https://unfccc.int/documents/624146

Green Generation Foundation. (2025). Youth Perspectives on Nationally Determined Contributions (NDCs) for Jordan, Palestine, Lebanon, and Tunisia. Retrieved March 20, 2025: https://ggfjo.org/wp-content/uploads/2025/03/GGF_Posistion-paper_Designed.pdf

Hafsi, I. & Azouni, A. (2024). 'Addressing Gender Inequality and Climate-Induced Displacement in Kerkennah', Tunisia. Houston: Rice University's Baker Institute for Public Policy. Retrieved March 6, 2025: https://doi.org/10.25613/VAYR-2V61

Hallegatte, S., Bangalore, M., Bonzanigo, L., Fay, M., Kane, T., Narloch, U., Rosenberg, J., Treguer, D., and Vogt-Schlib, A. (2016). 'Shock Waves; Managing the Impacts of Climate Change on Poverty.' World Bank. Retrieved February 21, 2025: https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/aa3a35e0-2a20-5d9c-8872-191c6b72a9b9/content

Higham, C., Averchenkova, A., Setzer, J. and Koehl, A. (2021). 'Accountability Mechanisms in Climate Change Framework Laws.' Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment and Centre for Climate Change Economics and Policy, London School of Economics and Political Science. Retrieved February 21, 2025: https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/wp-content/uploads/2021/11/Accountability-mechanisms-in-climate-change-framework-laws.pdf

ICARDA. (2020). 'Four ways of strengthening gender equality in the agricultural sector in the MENA region.' ICARDA. Retrieved February 21, 2025: https://www.icarda.org/media/blog/four-ways-strengthening-gender-equality-agricultural-sector-mena-region

International Organization of Migration (IOM). (2024). Effects of climate mobility on women and girls in the MENA region. Retrieved March 5, 2025: https://mena.iom.int/sites/g/files/tmzbdl686/files/documents/2024-01/climate-mobility-women-girls-mena.pdf

Kuzma, S., Saccoccia, L. and Chertok, M. (2023). '25 Countries, Housing One-Quarter of the Population, Face Extremely High Water Stress.' World Resources Institute. Retrieved March 6, 2025: https://www.wri.org/insights/highest-water-stressed-countries

Miniaoui, H. (2023). Climate change in the Middle East and North Africa: Between the repercussions of a

lived reality and the opportunities for a brighter future (ERF Policy Brief No. 110). Economic Research Forum. Retrieved March 5, 2025: https://erf.org.eg/publications/climate-change-in-the-middle-east-and-north-africa-between-the-repercussions-of-a-lived-reality-and-the-opportunities-for-a-brighter-future/

Ministry of Environment. (2021). 'Jordan's Fourth National Communication Report to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC).' The Hashemite Kingdom of Jordan. Retrieved February 21, 2025: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/Hashemite%20Kingdom%20of%20Jordan%204th%20National%20Communication.pdf

MoE/UNDP/GEF. (2024). 'Lebanon's First Biennial Transparency Report (BTR) on Climate Change.' Retrieved March 5, 2025: https://unfccc.int/sites/default/files/resource/CC%20Lebanon%20BTR%20-%20Final.pdf

MoE. (2021). 'Lebanon's Nationally Determined Contribution: Updated 2020 Version.' Ministry of Environment. Retrieved March 5, 2025: https://unfccc.int/sites/default/files/NDC/2022-06/Lebanon%27s%202020%20Nationally%20Determined%20Contribution%20Update.pdf

NDC Partnership. (2024). 'Whole-of-society approaches to inclusive stakeholder engagement.' March 2024. Retrieved February 21, 2025: https://ndcpartnership.org/sites/default/files/2024-03/whole-society-approaches-inclusive-stakeholder-engagement-best-practice-brief.pdf

Oppenheimer et al. (2019). 'Sea level rise and implications for low-lying islands, coasts, and communities.' In Pörtner et al. (Eds.), IPCC Special Report on the Ocean and Cryosphere in a Changing Climate (pp. 321–445). Cambridge University Press. https://doi.org/10.1017/9781009157964.006.

Osman, S. (2024). 'Assessing Climate Adaptation Plans in the Middle East and North Africa.' Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved February 21, 2025: https://carnegieendowment.org/research/2024/04/assessing-climate-adaptation-plans-in-the-middle-east-and-north-africa?lang=en

Oxfam. (2023). Climate change and women's health and rights: Women voices from MENA. Oxfam International. https://www.oxfam.org/en/research/climate-change-and-womens-health-and-rights-women-voices-mena

Oxfam. (2024). 'Climate Plans for the People: Civil society and community participation in national action plans on climate change.' March 2024. Retrieved February 21, 2025: https://oxfamilibrary.openrepository.com/bitstream/handle/10546/621594/bn-climate-plans-people-civil-society-250324-en.pdf?sequence=4

République Tunisienne ministère de l'environnement. (2022). 'Élaboration de la Contribution Déterminée au niveau National (CDN).' Retrieved March 6, 2025: https://www.environnement.gov.tn/tunisie-environnement/les-changements-climatiques/engagements-et-priorites-de-la-tunisie-en-vertu-de-laccord-de-paris-sur-le-climat

Tamkeen. (2025). 'Impacts of Climate Change on Female Farmers in Jordan.' Retrieved March 6, 2025: https://tamkeen-jo.org/sites/default/files/2025-02/Climate%20Change%20Research%20Study-Final.pdf
UN. (2015). 'Paris Agreement.' Retrieved February 21, 2025: https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

UNDP. (2021). 'Lebanon Gender Analysis Executive Summary.' Retrieved March 5, 2025: https://climatepromise.undp.org/sites/default/files/research_report_document/undp-ndcsp-lebanon-gender-analysis-report.pdf

UNDP Climate. (2023). 'In Pictures: How Climate Change is Causing Loss and Damage around the World.' Retrieved March 6, 2025: https://undp-climate.exposure.co/how-climate-change-is-causing-loss-and-damage

UNESCWA. (n.d.). 'Absolute water scarcity.' United Nations Economic and Social Commission for Western Asia. Retrieved March 6, 2025: https://archive.unescwa.org/absolute-water-scarcity

UNESCWA. (2024). 'National Civil Society Consultation on Climate Change Vulnerability in Tunisia.' Information Note. Retrieved March 6, 2025: https://www.unescwa.org/events/civil-society-consultation-climate-change-tunisia

UNEP Copenhagen Climate Centre. (2022). Morocco starts first subnational monitoring, reporting and verification system. https://unepccc.org/morocco-starts-first-subnational-monitoring-reporting-and-verification-system/

UNFCCC. (2018). Katowice climate package. Retrieved March 20, 2025: https://unfccc.int/process-and-meetings/the-paris-agreement/the-katowice-climate-package/katowice-climate-package

UNFCCC. (2022). Nationally determined contributions under the Paris Agreement. Synthesis report by the secretariat. FCCC/PA/CMA/2022/4. Retrieved March 6, 2025: https://unfccc.int/documents/619180

UNFCCC. (2023). Technical dialogue of the first global stocktake. Synthesis report by the co-facilitators on the technical dialogue. Retrieved March 6, 2025: https://unfccc.int/documents/631600

UNFCCC. (2025). 90 Parties submit first Biennial Transparency Reports. United Nations Framework Convention on Climate Change. https://unfccc.int/news/90-parties-submit-first-biennial-transparency-reports

UNICEF & Karama. (2023). Climate Change: Impact on Adolescent Girls. Retrieved March 6, 2025: https://www.unicef.org/mena/media/23806/file/Climate%20Change%20Impact%20on%20Adolescent%20Girls%20-%20Advocacy%20Brief%20.pdf

United Arab Emirates. (2023). Third update of the second Nationally Determined Contribution (NDC). United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). https://unfccc.int/sites/default/files/2024-11/UAE-NDC3.0.pdf

UNRWA. (2025). 'Lebanon.' Retrieved March 5, 2025: https://www.unrwa.org/where-we-work/lebanon#

Verner, D.; Wilby, R. L.; Breisinger, C.; Al-Riffai,P. H.; Robertson, R.; Wiebelt, M.; Kronik,J.; Clement, V. W. C.; Levine, T.A.; Esen, F.; Roos, P. R. (2013). 'Tunisia in a changing climate: assessment and actions for increased resilience and development (French). A World Bank study.' Washington, DC: World Bank Group. Retrieved March 6, 2025: http://documents.worldbank.org/curated/en/753771468311363122

Worldometers. (n.d.). Jordan population. Retrieved February 21, 2025: https://www.worldometers.info/world-population/jordan-population/

World Bank. (2023). 'Urban population (% of total population) – Lebanon.' Retrieved March 5, 2025: https://data.worldbank.org/indicator/SP.URB.TOTL.IN.ZS?locations=LB

World Bank. (2021a). 'Climate Risk Profile: Tunisia. 2021.' The World Bank Group. Retrieved 6 March, 2025: https://climateknowledgeportal.worldbank.org/sites/default/files/2021-02/15727-WB_Tunisia%20Country%20Profile-WEB.pdf

World Bank. (2021b). 'Middle East & North Africa Climate Roadmap (2021-2025): Driving transformational climate action and green recoverin in MENA.' Retrieved February 21, 2025: https://thedocs.worldbank.org/en/doc/6f868d4a875db3ef23ef1dc747fcf2ca-0280012022/original/MENA-Roadmap-Final-01-20.pdf

WRI. (2023). Explaining the global stocktake of the Paris Agreement: What it is, why it matters. World Resources Institute. https://www.wri.org/insights/explaining-global-stocktake-paris-agreement

Yerkes, S. and Arkeh, J. (2024). 'What Tunisia's Municipalities Can Contribute to Climate Adaptation.' Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved March 6, 2025: https://carnegieendowment.org/research/2024/06/tunisia-climate-adaptation-regions-local-communities?lang=en.

Yerkes, S. & Clasen, H. (2023). 'Federal Barriers to Tunisia's Climate Momentum'. Climate Change and Vulnerability in the Middle East, Carnegie Endowment. Retrieved 6 March 2025 from https://carnegieendowment.org/posts/2023/07/climate-change-and-vulnerability-in-the-middle-east?lang=en#tunisia.

الملاحظات

[1] UN. (2015)
[1] Oxfam. (2024)
[1] UNFCCC. (2023).
[1] Climate Action Network International. (2025).
[1] Oxfam. (2024)
[1] Ibid.
[1] UNFCCC. (2019).
[1] NDC Partnership. (2024).
[1] Note: This list is not exhaustive and intersecting identities exist between different groups
[1] FAO (2023).
[1] UNICEF. (2023).
[1] IOM. (2024).
[1] Oxfam. (2023)
[1] UNFCCC. Secretariat. (2022)
[1] Oxfam. (2024).
[1] NDC Partnership. (2024).
[1] Oxfam (2024).
[1] United Arab emirates. (2024).
[1] UNEP Copenhagen Climate Centre. (2022).
[1] Ibid.
[1] Center for International Environmental Law et al. (2022).
[1] World Bank. (2025).
[1] Aviram et al. (2020).
[1] Osman. (2024).
[1] Yerkes, S. and Arkeh, J. (2024)
[1] CEIP (2024).
[1] BIC. (2023); World Bank (2021).
[1] Climate Watch Country Profiles (2021).
[1] Osman. (2024).
[1] UNFCCC. (2025).
[1] Osman. (2024).
[1] Arkeh & Hamzawy. (2024).
[1] Ait Belhaj, K. (2025).
[1] Ministry of Environment (2021).
[1] Ministry of Environment. (2021);
[1] Osman. (2024).
[1] Worldometers. (n.d.).
[1] El-Anis, I., & Poberezhskaya, M. (2023).
[1] Department of Statistics. (2019).
[1] Department of Statistics. (2022).
[1] Climate Centre. (2022).
[1] Ministry of Environment. (2021). [1] El-Sharif, S., and Muasher, M. (2024).
[1] Tamkeen. (2025).
[1] Al Naber et al. (2023).
[1] JO_GOV1
[1] JO_GOV1
[1] Ibid.
[1] JO_CSO1; JO_TA1
[1] JO_GOV1
[1] JO_GOV1
[1] JO_GOV1; JO_CSO1
[1] JO_TA1
[1] JO_CSO1
[1] JO_FGD1; JO_CSO2
[1] JO_CSO3
[1] JO_CSO1; JO_CSO2
[1] JO_CSO3
[1] JO_CSO1
[1] Green Generation Foundation. (2025).

[1] JO_FGD1; JO_CSO2
[1] These conferences are organised as part of the climate activists' engagement in YOUNGO, the youth constituency of the UNFCCC.
[1] Ibid.
[1] JO_CSO2
[1] JO_GOV1
[1] JO_TA1
[1] JO_CSO1
[1] JO_CSO1.
[1] JO_CSO1; JO_FGD1; JO_CSO3
[1] Reference to Oxfam's recent civil society engagement from November 2024 to March 2025 in collaboration with Phenix Center for Economic and Informatics Studies.
[1] JO_GOV1
[1] JO_TA1
[1] JO_CSO2
[1] JO_CSO2; JO_FGD1; JO_CSO3
[1] JO_CSO2; JO_FGD1; JO_GOV1; JO_TA1
[1] JO_FGD1; JO_CSO3; JO_CSO1
[1] JO_CSO2; JO_FGD1; JO_CSO3; JO_CSO1
[1] JO_CSO3
[1] JO_FGD1; JO_CSO2
[1] JO_FGD1
[1] JO_CSO2
[1] JO_CSO1; JO_CSO3
[1] JO_FGD1
[1] JO_CSO2
[1] JO_CSO3
[1] JO_TA1
[1] JO_GOV1
[1] JO_CSO2
[1] JO_CSO1
[1] Ibid.
[1] JO_CSO1
[1] The names of the civil society organisations have been coded anonymously in this report.
[1] MoE/UNDP/GEF. (2024).
[1] World Bank. (2023).
[1] MoE/UNDP/GEF. (2024).
[1] MoE/UNDP/GEF. (2024).
[1] UNRWA. (2025).
[1] MoE/UNDP/GEF. (2024).
[1] Asfour, M., and Hovil, A. (2024).
[1] LEB_CSO1
[1] Climate Centre. (2024).
[1] MoE/UNDP/GEF. (2024).
[1] UNDP. (2021).
[1] MoE/UNDP/GEF (2024).
[1] LEB_TA1
[1] LEB_TA1 emphasised the importance of incorporating gender mainstreaming from the outset, stating, "It's not just a requirement to consider gender in the NDCs; it's good policy."
[1] LEB_TA1
[1] LEB_TA1
[1] LEB_CSO2
[1] LEB_CSO3
[1] LEB_TA1
[1] LEB_CSO4
[1] LEB_TA1
[1] LEB_TA1
[1] Keywords used in this analysis include: 'design,' 'development,' 'process,' 'consultation,' 'preparation,' 'inclusive,' 'participatory,' 'stakeholder consultation,' 'civil society,' 'local community,' 'woman/women,' 'girl(s),' 'gender,' 'female,' 'sex,' 'refugees,' 'migrant(s),' 'displaced,' 'workers,' 'youth/young people,' 'people with disabilities,' and 'older people.'

عن منظمة أوكسفام

منظمة أوكسفام هي حركة عالمية من الأشخاص الذين يكافحون عدم المساواة من أجل القضاء على الفقر والظلم. نحن نعمل عبر مختلف المناطق في أكثر من 70 دولة، بالتعاون مع آلاف الشركاء والحلفاء، لدعم المجتمعات في بناء حياة أفضل لأنفسهم، وتعزيز قدرتهم على الصمود، وحماية أرواحهم وسبل عيشهم، خاصة في أوقات الأزمات.
يرجى مراسلة أي من الوكالات للحصول على مزيد من المعلومات أو زيارة الموقع الإلكتروني: www.oxfam.org

أوكسفام أمريكا www.oxfamamerica.org
أوكسفام أوتياروا www.oxfam.org.nz
أوكسفام أستراليا www.oxfam.org.au
أوكسفام في بلجيكا www.oxfamsol.be
أوكسفام البرازيل www.oxfam.org.br
أوكسفام كندا www.oxfam.ca
أوكسفام كولومبيا www.oxfamcolombia.org
أوكسفام فرنسا www.oxfamfrance.org
أوكسفام ألمانيا www.oxfam.de
أوكسفام بريطانيا العظمى www.oxfam.org.uk
أوكسفام هونغ كونغ www.oxfam.org.hk

أوكسفام الدنمارك www.oxfam.dk
أوكسفام الهند www.oxfamindia.org
أوكسفام إنترمون (إسبانيا) www.oxfamintermon.org
منظمة أوكسفام أيرلندا www.oxfamireland.org
منظمة أوكسفام إيطاليا www.oxfamitalia.org
منظمة أوكسفام المكسيك www.oxfammexico.org
أوكسفام نوفيب (هولندا) www.oxfamnovib.nl
منظمة أوكسفام كيبيك www.oxfam.qc.ca
منظمة أوكسفام جنوب أفريقيا www.oxfam.org.za
أوكسفام KEDV www.kedv.org.tr